الحاكمية المؤسسية وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية

(دراسة ميدانية على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان)

Corporate Governance and its impact on the level of Disclosure in Accounting Information: a field study on the Service Companies listed in Amman Stock Exchange

إعداد

محمد مشرف حماد السويداوي

الرقم الجامعي (20119058)

المشرف

الدكتور نضال الرمحي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

كلية الدراسات العليا

جامعة الزرقاء

الزرقاء– الأردن

الفصل الدراسي الأول ، كانون أول، 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

" لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ"

صدق الله العظيم

البقرة (286)

التفويض

أنا **محمد مشرف حماد السويداوي**، أفوض جامعة الزرقاء بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ: 2014/12/29

Authorization Form

I Mohmmed Mushref Hammad Al-Suedawi authorize Zarqa University to supply copies of my Thesis/ Dissertation to libraries or establishments or individuals on request, according to the University of Jordan regulations.

Signature:

Date: 29/12/2014

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة " **الحاكمية المؤسسية وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان**" وأجيزت بتاريخ: 2014/12/29

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
د. نضال محمود الرمحي، مشرفاً /عضواً	.....
أ.د. عبدالناصر ابراهيم نور، رئيساً /عضواً	.....
أ.د. وليد زكريا صيام، عضواً / خارجياً	.....

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

"**الله جل جلاله**"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين..

سيدنا محمد- صلى الله عليه وسلم-

إلى من تجرّع الكأس فارغاً ليسقيني قطرة حب

إلى من كلّت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير **(والدي العزيز)...**

إلى من أرضعتني الحب والحنان

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض **(والدتي الحبيبة)...**

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة، والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي **(إخوتي)...**

الآن تفتح الأشرعة، وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة، وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني

(أصدقائي)...

الشكر والتقدير

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

لا يسعني بعد أن وفقني الله لإتمام هذه الرسالة، إلا أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إنجاز هذه الدراسة، سواء برأي، أو توجيه، أو دعم، أو تسهيلات.

وأخصّ بالشكر والتقدير من تعلّمت منه الكثير، أستاذي الفاضل، سعادة الدكتور (نضال الرمحي)، لما بذل من وقت وجهد في سبيل تقديم التوجيهات والإرشادات التي ساهمت بشكل كبير في إبراز هذه الدراسة، ولما أضافه لي من علم، ومعرفة متميزة في كل مرحلة من مراحل تعليمي في برنامج الدراسات العليا، فله مني جزيل الشكر والعرفان.

كما أتقدم بجزيل الشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام، وذلك على تكرمهم بإعطائي من وقتهم والمشاركة في مناقشة هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر لعمادة كلية الدراسات العليا لمنحهم إياي فرصة إكمال دراستي العليا. وأخصّ بالشكر أخواتي في عمادة كلية الدراسات العليا على ما قدمّنه من تعاون طوال مرحلة تعليمي في الدراسات العليا.

وختاماً أتمنى من الله العلي القدير أن تكون دراستي هذه عوناً لي على طاعته

قائمة المحتويات

	الموضوع	الصفحة
1	تفويض	أ
2	قرار لجنة المناقشة	ب
3	الإهداء	ج
4	الشكر والتقدير	د
5	قائمة المحتويات	هـ
6	قائمة الجداول	ح
7	قائمة الأشكال	ط
8	قائمة الملاحق	ط
9	الملخص باللغة العربية	ي
	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
10	1-1 المقدمة	2
11	1-2 مشكلة الدراسة	3
12	1-3 أهمية الدراسة	3
13	1-4 أهداف الدراسة	4
14	1-5 أنموذج الدراسة	5
15	1-6 فرضيات الدراسة	6
16	1-7 تعريفات الدراسة	7
17	1-8 محددات الدراسة	7
18	1-9 حدود الدراسة	
	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
19	2-1المبحث الأول :الحاكمية المؤسسية	10
20	2-1-1 المقدمة	10
21	2-1-2 نشأة الحاكمية المؤسسية ومفهومها	11

	الموضوع	الصفحة
22	2-1-3 العوامل التي أدت إلى ظهور الحاكمية المؤسسية	13
23	2-1-4 أهمية الحاكمية المؤسسية	14
24	2-1-5 أهداف الحاكمية المؤسسية	16
25	2-1-6 مبادئ الحاكمية المؤسسية	17
26	2-1-7 خصائص الحاكمية المؤسسية	18
27	2-1-8 مزايا الحاكمية المؤسسية	19
28	2-1-9 محددات الحاكمية المؤسسية	20
29	2-2المبحث الثاني: الإفصاح في المعلومات المحاسبية	22
30	2-2-1 المعلومات المحاسبية	22
31	2-2-2 مفهوم المعلومات المحاسبية	23
32	2-2-3 أهمية المعلومات المحاسبية	24
33	2-2-4 خصائص المعلومات المحاسبية	24
34	2-2-5 مفهوم الإفصاح المحاسبي	27
35	2-2-6 أهمية الإفصاح المحاسبي	27
36	2-2-7 أهداف الافصاح المحاسبي	28
37	2-2-8 أنواع الإفصاح المحاسبي	29
38	2-2-9 تأثير قواعد الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي	30
39	2-3 المبحث الثالث: الدراسات السابقة	31
40	2-3-1 الدراسات العربية	31
41	2-3-2 الدراسات الأجنبية	37
42	2-3-3 ملخص للدراسات السابقة	41
43	2-3-4 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	45
	الفصل الثالث: منهجية الدراسة	
44	3-1 المقدمة	47

الصفحة	الموضوع	
47	3-2 نوع الدراسة	45
47	3-3 منهج الدراسة	46
48	3-4 مجتمع الدراسة وعينتها	47
48	3-5 اختبار الصدق وثبات أداة الدراسة	48
50	3-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة	49
51	3-7 أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات	50
52	3-8 إجراءات الدراسة	51
52	3-9 المعالجة الإحصائية	52
	الفصل الرابع: عرض النتائج واختبار الفرضيات	
54	4-1 وصف خصائص عينة الدراسة	53
56	4-2 مقياس أداة الدراسة	54
57	4-3 عرض نتائج الدراسة	55
67	4-4 اختبار التوزيع الطبيعي	56
68	4-5 تحليل البيانات واختبار الفرضيات	57
	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات	
75	5-1 الاستنتاجات	58
77	5-2 التوصيات	59
78	المراجع	60
86	الملاحق	61
113	الملخص باللغة الإنجليزية	62

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	الدراسات السابقة وأهم أهدافها ونتائجها	41
2	صدق أداة الدراسة وثباتها	49
3	مقياس ليكرت الخماسي	51
4	ترميز أداة الدراسة حسب المتغيرات	52
5	توزيع عينة الدراسة حسب الجنس	54
6	توزيع عينة الدراسة حسب العمر	54
7	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة	55
8	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	56
9	درجة معالجة مقياس ليكرت	56
10	الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية لمبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية	57
11	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية لمبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم، والتعامل معهم بشكل عادل	59
12	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية لمبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية	61
13	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية لمبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح	62
14	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية لمبدأ الإفصاح والشفافية	63
15	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية لمبدأ صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته	64
16	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية للإفصاح في المعلومات المحاسبية	66
17	اختبار التوزيع الطبيعي	67
18	نتائج اختبار الفرضية الرئيسة الأولى	68
19	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى	69
20	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	69
21	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	70
22	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	71
23	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة	72
24	نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة	73

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	أنموذج الدراسة	5
2	المحددات الخارجية والداخلية للحاكمية	20
3	خصائص المعلومات المحاسبية	26

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	الصفحة
1	الاستبانة	87
2	قائمة المحكمين	94
3	أسماء الشركات الخدمية	95
4	نتائج التحليل كما استخرجت من الحاسوب	97

الحاكمية المؤسسية وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية

(دراسة ميدانية على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان)

إعداد

محمد مشرف حماد السويداوي

إشراف

الدكتور نضال الرمحي

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، وتم اختيار بورصة عمان لإجراء هذه الدراسة، واختيار الشركات الخدمية المساهمة العامة في هذا السوق، للتعرف إلى الجوانب الفكرية، والأبعاد التنظيمية للحاكمية المؤسسية ومبادئها، كما هدفت التعرف إلى مفهوم الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية، وقياس أثر الحاكمية المؤسسية ومبادئها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية، وذلك باختيار عينة تشتمل على جميع العاملين بصفة مدير شركة، ومدير تدقيق داخلي، ، وقد تم توزيع (114) استبانة، استرجع منها (92)، وقد تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد والانحدار البسيط لاختبار فرضيات الدراسة.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهي: وجود أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمة الأردنية، كما تقوم الشركات الخدمية بالإفصاح عن الأخطاء المحاسبية وطرق معالجتها، ووجود أساس فعال بتطبيق التشريعات يضمن تحقيق مصالح المساهمين، كما قدمت الدراسة بعض التوصيات من أهمها ضرورة وجود إطار عام متكامل للحاكمية المؤسسية، وطرق الإفصاح عنها كلما دعت الحاجة، ونشر معايير السلوك الأخلاقي للشركات الخدمية، وإقامة دورات تدريبية في مجال الحاكمية المؤسسية، واختيار أعضاء مجلس الإدارة على مبدأ الكفاءة والخبرة.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1-1 المقدمة

1-2 مشكلة الدراسة

1-3 أهمية الدراسة

1-4 أهداف الدراسة

1-5 أنموذج الدراسة

1-6 فرضيات الدراسة

1-7 تعريفات متغيرات الدراسة

1-8 حدود الدراسة

1-1 المقدمة:

يعد موضوع الحاكمية المؤسسية من المواضيع التي تهم كل من البلدان المتقدمة، والنامية على حد سواء، ويهتم به عدد من الدوائر الاقتصادية، والمالية، والقانونية في جميع أنحاء العالم. فمع شيوع ظاهرة العولمة وانهيار الحواجز التجارية، والعوائق الخاصة بانتقال رؤوس الأموال بين الدول، تزايدت أهمية هذا المفهوم في البلدان العربية مع تزايد الممارسات في بورصات المالية للدول العربية، وظهور العديد منها بصورة جيدة على الساحة العالمية، وتزايد أعداد الشركات العربية التي يتم تداول أسهمها في البورصات العربية والعالمية، لذا وجب الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في الدول العربية كي تضمن الحفاظ على السمعة المالية والمحاسبية، والكفاءة الاقتصادية لشركاتها، وهو ما يؤثر في نهاية الأمر على اقتصادياتها (السعدني، 2007).

ونظرا للدور الكبير الذي تلعبه الحاكمية المؤسسية في استقرار الأسواق المالية، وزيادة تنافسية الشركات المساهمة العامة من خلال تعزيز الشفافية، وتعزيز الأداء المالي للشركات، وتحقيق توازن المصالح بين إدارة الشركة، والمساهمين، والعاملين، والدائنين، والأطراف الأخرى ذات العلاقة، مما يعني تخفيض تكلفة رأس المال وإمكانية الحصول على مصادر أقل تكلفة لتمويل المشاريع المستقبلية للشركة (أبو موسى، 2008).

يعد مبدأ الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة، والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم، والتقارير المالية، وترجع المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي إلى أنظمة الشركات وقوانينها. كما لقي الإفصاح المحاسبي اهتمامات الهيئات المهنية، والجهات الأكاديمية البحثية عالميا ومحليا، وما زال كتاّب النظرية المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة الإفصاح المحاسبي، وعدالته، واكتماله، وتعزيز الأداء، والشفافية، والمساءلة بالشركات (العياشي، 2010).

ومن هنا تأتي الحاجة إلى تعظيم دور الحاكمية المؤسسية، ومبادئها في مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، التي توفر أساسا متينا، وفعالا لحماية هذا النوع من الشركات ومراقبته، والحفاظ على حقوق المساهمين، والمستثمرين، والمساواة بينهم، وذوي العلاقة مع الشركة بشكل عام، والإدارة ومجالسها بشكل خاص، والحفاظ على حقوق أصحاب المصالح أيضا، وإبراز مستوى الشفافية من خلال الإفصاح في بياناتها المحاسبية.

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

أن فشل عدد من المشاريع التجارية، أو الخدمية، أو الصناعية إلى تواضع الثقافة الخاصة في تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية فيها، ونستند من هذا إلى أسباب انهيار بعض الشركات الكبيرة في دول شرق آسيا أولاً ثم في الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أوروبا فيما بعد. وعلى الرغم من ضعف نظام الحاكمية المؤسسية المطبق في الشركات إلا أنه يكاد يكون ظاهرة عالمية تعم الدول المتقدمة، والدول النامية على حد سواء، إلا أن المشكلة التي تعاني منها الدول النامية في هذا المجال تعد أكثر خطورة نظراً لآثارها الاقتصادية، والاجتماعية الجسيمة التي تلحق بصغار المساهمين، والفئات الأخرى من أصحاب المصالح، وفي ضوء ذلك، سيتم صياغة مشكلة الدراسة في عدد من التساؤلات الآتية:

1. ما درجة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان؟
2. ما مستوى تقييم أفراد عينة الدراسة لمستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان؟
3. ما أثر تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان؟

3-1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة بشكل أساسي من خلال الدور الذي تلعبه الحاكمية المؤسسية ومبادئها في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، إذ أن مبادئ الحاكمية المؤسسية تعد من أهم الركائز الأساسية في تعزيز مكانة الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان، وتعد الشركات الخدمية من أهم القطاعات في عملية استقطاب رؤوس الأموال، التي ينبغي تعزيز مكانتها بين باقي القطاعات في السوق الأردني، وذلك من خلال إثبات مصداقيتها، وشفافيتها بهدف زيادة اطمئنان المساهمين لها، وباقي الجهات المعنية بها أيضا.

وبناءً على ما تقدم، يمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة بالنقاط الآتية:

1. سيتم التعرف إلى مفهومي الحاكمية المؤسسية ومبادئها، والإفصاح في المعلومات المحاسبية.
2. سيتم تحديد درجة تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان.
3. ستسهم هذه الدراسة بتعريف العاملين في الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان بمتغيرات أنموذج الدراسة من النواحي الفكرية والتطبيقية.
4. ستساعد الدراسة الحالية إدارة الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان، من حيث تعريفها بآلية قياس أثر الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية.

4-1 أهداف الدراسة:

نظراً للدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في مستوى الإفصاح المحاسبي في الشركات عامة، وفي الشركات الخدمية خاصة، حيث تعد الشركات الخدمية من أهم القطاعات في عملية استقطاب رؤوس الأموال، التي ينبغي تعزيز مكانتها بين باقي القطاعات في السوق الأردني علية جاءت هذه الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف:

1. التعرف إلى الجوانب الفكرية، والأبعاد التنظيمية للحاكمية المؤسسية ومبادئها.
2. التعرف إلى مفهوم الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية.
3. قياس أثر الحاكمية المؤسسية، ومبادئها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية.

5-1 أنموذج الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة، وأهدافها سيتم وضع أنموذج افتراضي للدراسة يوضح فيه أثر المتغيرات المستقلة المتمثلة بمبادئ الحاكمية المؤسسية في المتغير التابع المتمثل بالإفصاح في المعلومات المحاسبية. كما هو مبين في الشكل رقم (1) الآتي:

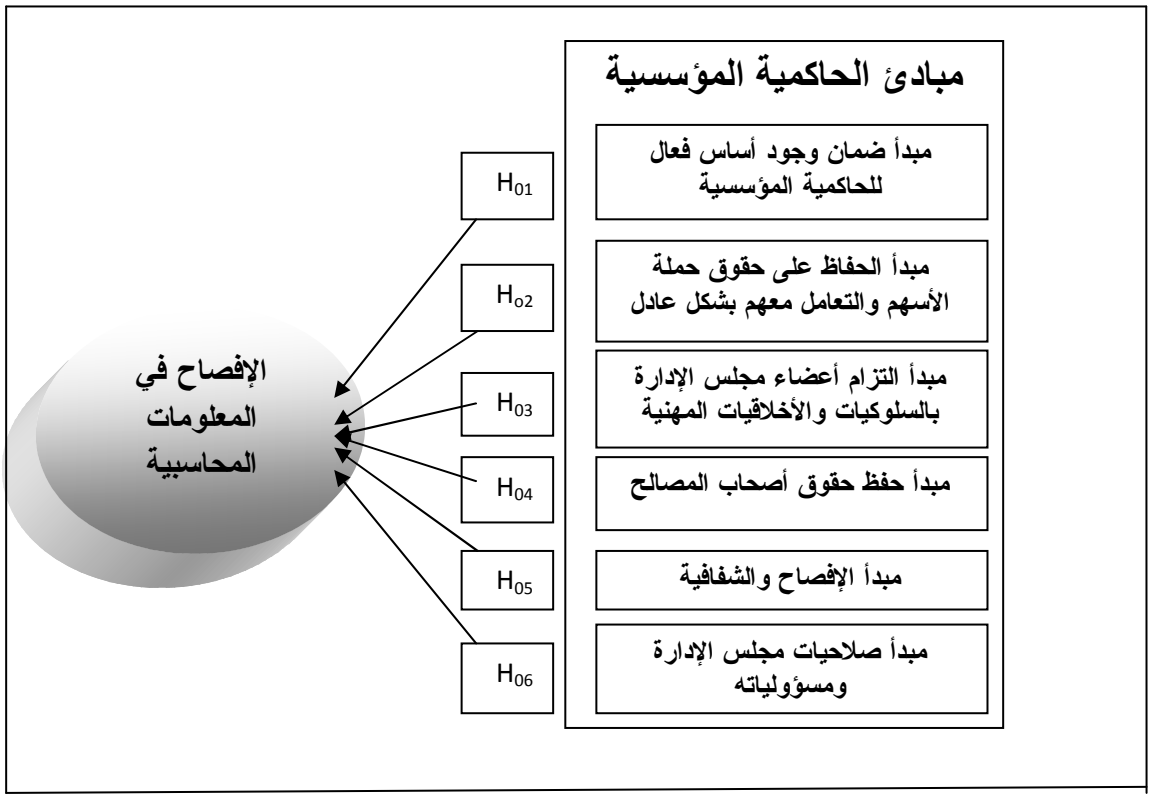

الشكل رقم (1) أنموذج الدراسة

6-1 فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، تم صياغة فرضية أساسية واحدة مع ست فرضيات فرعية في صورتها العدمية (Ho)، وعلى النحو الآتي:

الفرضية الرئيسة:

- **H01**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية، لمبادئ الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. وينبثق عنها عدد من الفرضيات الفرعية الآتية:
- **Ho1.a**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- **Ho1.b**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- **Ho1.c**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- **Ho1.d**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- **Ho1.e**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح، والشفافية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.
- **Ho1.f**: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

1-7 تعريفات الدراسة:

الحاكمية المؤسسية (Corporate Governance): هي عبارة عن مجموعة من القواعد، والنظم والإجراءات التي تحقق أفضل حماية وتوازن بين مصالح مديري الشركات من ناحية، وبين المساهمين وأصحاب المصالح المرتبطة بهم من ناحية أخرى(بورسلي وآخرون، 2011).

عرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بأنها النظام الذي يوجه أعمال الشركة ويضبطها حيث يصف الحقوق والواجبات ويوزعها بين مختلف الأطراف في الشركة، ويضع القواعد والإجراءات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بشؤون الشركة كما يضع الأهداف، والاستراتيجيات اللازمة لتحقيقها، وأسس المتابعة لتقييم الأداء ومراقبته.

الإفصاح (Disclosure): الإفصاح المحاسبي هو عملية إظهار المعلومات التي تؤثر على المركز المالي خلال الفترة سواء أكانت كمية أم وصفية في القوائم المالية أم الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة، وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية، التي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر، والسجلات للشركة (مسعود، وفؤاد، 2013).

المعلومات المحاسبية (Accounting Information): المعلومات بمفهومها البسيط هي عبارة عن المنتج النهائي من البيانات التي تم تشغيلها وفق مراحل النظام المحاسبي، كما أن المعلومات لغة وأداة الاتصال ما بين معدها الذي يجب عليه أن يحدد هدفها بوضوح، وبين مستلمها الذي يريد من تلك المعلومات أن تكون فاعلة، وذات كفاءة مفيدة في اتخاذ القرارات. (آل غزوي، 2010).

1-8 محددات الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على بيان الحاكمية المؤسسية وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في المبحوث فقط، وستعمم نتائجها بناء على هذه المعطيات.

1-8 حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تم إجراء هذه الدراسة على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان.
- **الحدود الزمانية:** اقتصرت الدراسة على الفترة الزمنية التي قام فيها الباحث بالدراسة الميدانية خلال الفصل الدراسي الثاني 2013- 2014.
- **الحدود البشرية:** اقتصرت عينة الدراسة على مدير الشركة، ومدير التدقيق الـــداخلي في العينة المبحوثة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 المبحث الأول: الحاكمية المؤسسية

2-1-1 المقدمة

2-1-2 نشاة الحاكمية المؤسسية ومفهومها

2-1-3 العوامل التي ساهمت في ظهور الحاكمية المؤسية

2-1-4 أهمية الحاكمية المؤسسية

2-1-5 أهداف الحاكمية المؤسسية

2-1-6 مبادئ الحاكمية المؤسسية

2-1-7 خصائص الحاكمية المؤسسية

2-1-8 مزايا الحاكمية المؤسسية

2-1-9 محددات الحاكمية المؤسسية

2-2 المبحث الثاني: الإفصاح المحاسبي في المعلومات المحاسبية

2-2-1 المعلومات المحاسبية

2-2-2 مفهوم المعلومات المحاسبية

2-2-3 أهمية المعلومات المحاسبية

2-2-4 خصائص المعلومات المحاسبية

2-2-5 مفهوم الإفصاح المحاسبي

2-2-6 أهمية الإفصاح المحاسبي

2-2-7 أهداف الإفصاح المحاسبي

2-2-8 أنواع الإفصاح المحاسبي

2-2-9 تأثير قواعد الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي

2-3 المبحث الثالث: الدراسات السابقة

2-3-1 ما يميز هذه الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

المبحث الأول

الحاكمية المؤسسية

1-1-2 مقدمة:

أصبحت الحاكمية المؤسسية الموضوع الرئيسي، والمهم، ومحل جدل الكثير من الأكاديميين وذلك نتيجة الأزمات المالية التي حدثت في عام 1990 وفي وقت مبكر من عام 2000، حيث نتج عن ذلك الكثير من الأعمال البحثية حول موضوع الحاكمية المؤسسية في العقد الماضي، ومع ذلك تنال الحاكمية المؤسسية الكثير من الاهتمام مره ثانية بسبب الأزمة المالية التي حصلت في الفترة (2007-2008)، والذي يرتبط ذلك بضعف قدرة المؤسسات على إدارة الأزمات المالية، وفقاً لهذه الصعوبات في الفشل المنهجي حيث قادت إلى أعادة تنظيم وهيكلة الاقتصاد الكلي، ونشره على فترة طويلة الأمد لنظام الحاكمية المؤسسية من قبل واضعي السياسات، وعالم الشركات المختصة (Kowalewsi, 2012).

برز مصطلح الحاكمية المؤسسية إلى حيّز الأعمال كواحد من الموضوعات الحديثة الهامة ثم ما لبث أن لاقى صدى واسعاً من قبل منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها. وأسهمت الأزمات المالية الحديثة وما أعقبها من انهيار للعديد من كبريات الشركات العالمية في ظهور هذا المصطلح وانتشاره على نطاق واسع. وتعرضت شركات عالمية كبيرة (على سبيل المثال: WorldCom وEnron) إلى أزمات مالية عنيفة أسهمت في إفلاس العديد منها وتسريح آلاف العاملين فيها مما أوجد حالة من الركود الاقتصادي العالمي الذي امتد تأثيره ليطال عمليات الاستثمار ونمط الحياة الاعتيادية لمعظم سكان العالم (إسماعيل، 2010).

تشير الحاكمية المؤسسية إلى منهج يتبع من قبل أصحاب المصالح لمراقبة مصالحهم الخاصة، وتعبر عن النظام المتبع في إدارة المؤسسة والرقابة عليها، وتعبر أيضاً عن النظام والعمليات في المؤسسة والتي تحدد الأهداف والعمل على مراقبتها وتحقيقها بما ينسجم ويتوافق مع قيم الشركة، وتدعو الحاكمية المؤسسية كذالك القيام بالأعمال بطريقة أفضل ومميزة، بما يؤدي إلى تحسين وتقوية علاقات الشركة مع مساهميها، وتحقيق الجودة إدارية جيدة وتشجيع التفكير على المدى الطويل نحو استثمار أفضل، والتأكد من مقابلة احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات بخصوص قوة ومكانة الشركة، والتأكد من أن الإدارة التنفيذية مراقبة بشكل يضمن إلتزامها بواجباتها. (الشريف، أبو عجيل، 2008).

ومؤخراً، أقرت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD, 2004) نموذجاً للحاكمية المؤسسية مكونا من ستة مبادئ أساسية كما بينها كالآتي:

- ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية.
- حماية حقوق المساهمين والملكية.
- المساواة بين المساهمين.
- ضمان دور أصحاب المصالح.
- الإفصاح والشفافية.
- مسؤوليات مجلس الإدارة.

وتواجه الشركات الأردنية، أسوة بغيرها من الشركات العالمية، تحديات كبيرة تتعلق بموضوع تطبيق نظام فعال للحاكمية المؤسسية يتيح لها الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل سلس، وأن هذا الأمر ممكن من خلال العمل على زيادة الوعي المرتبط بتطبيق الحاكمية المؤسسية إضافة إلى تحقيق نقلة نوعية في أسلوب إدارة الشركات الأردنية ونمطها بصورة تمكنها من تحقيق مزيد من الشفافية والعمل المؤسسي وبذلك تعزيز قدرتها في مجال خدمة مصالح المساهمين وحمايتهم وغيرهم من أصحاب المصالح (إسماعيل،2010).

2-1-2 نشأة الحاكمية المؤسسية ومفهومها:

يقترن بروز مفهوم الحاكمية المؤسسية إلى حيز التداول بظهور نظرية الوكالة التي أكدت على وجود تعارض في المصالح بين إدارة المؤسسة وأصحاب الأسهم. وتعكس نظرية الوكالة في جوهرها الجذور الأولى لنشأة الحاكمية المؤسسية بما تضمنته من وصف للعلاقة المؤسسية بين أصحاب الأسهم وإدارة الشركة (Jensen & Mekling 1976).

وبعد ذلك، استمر مفهوم الحاكمية المؤسسية بالتطور والدخول في عدد من المراحل المؤثرة. ففي عام 1989، عرضها البنك الدولي من خلال تقرير له يُعطي تصوراً حول كيفية تحقيق التنمية ومحاربة الفساد في الدول الإفريقية من خلال مفهوم "الحاكمية" (UN, 2005).

ولاحقا، تبنت الجهات السياسية والبحثية في الغرب مفهوم "الحاكمية" بوصفه مفهوما جديدا يهدف إلى صياغة عقد اجتماعي جديد بين الحكومة والمجتمع (أبو قاعود، 2011).

وقد أسهم هذا الأمر في التركيز على وضع قوانين، وتشريعات يمكنها تنظيم العلاقة بين مختلف الأطراف في الشركات، ثم ما لبث الأمر أن تشكلت لجنة لحماية التنظيمات الإدارية والتي عرفت باسم لجنة "تريدواي" التي حرصت على منع حدوث الغش والتلاعب أثناء إعداد القوائم المالية (عبد الصمد،2009).

ومن حيث المعنى، غالبا ما يثار جدل واسع حول المفهوم من حيث الفحوى والأسباب التي دعت إلى ظهوره، وانتشاره بالتزامن مع وجود إجماع على ما يقصد به (أبو قاعود، 2011). فمن وجهة نظر البعض، تمثل الحاكمية المؤسسية مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وبين الممولين وأصحاب المصالح من ناحية أخرى، لكي يضمن الممولون حسن استغلال الإدارة لأموالهم وتعظيم ربحية، وقيمة أسهم الشركة على المدى الطويل، وتحقيق الرقابة الفعالة على الإدارة (القطاونة، 2011).

أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، فقد عرفت الحاكمية المؤسسية بأنها مجموعة من العلاقات التنظيمية الموجودة بين القائمين على الشركة ومجلس إدارة الشركة وحملة الأسهم وغيرهم من المشاركين (يوسف،2007).

ويشير(مطر ونور، 2007) إلى أن مفهوم نظام الحاكمية المؤسسية مرتبط بفروع المعرفة الأخرى؛ فعلى سبيل المثال، يستمد من علم الإدارة العناصر اللازمة لتحديد مهمات ومسؤوليات كل من الإدارة التنفيذية ومجلس إدارة الشركة، في حين يستمد من علم المحاسبة العناصر الخاصة بتوفير معايير المصداقية، والشفافية، والإفصاح للبيانات المالية المنشورة الصادرة عن الشركة. ومن وجهة نظر (الشريف، أبو عجيلة 2008)، فإن الحاكمية المؤسسية تعني أداء الأعمال بطريقة أفضل مما يؤدي إلى تحسين علاقات الشركة مع مساهميها وتحسين الجودة الإدارية وتشجيع التفكير على المدى الطويل والحرص على تلبية احتياجات أصحاب المصالح من المعلومات مع التأكيد على مراقبة الإدارة التنفيذية بصورة يضمن أداء المهام بالشكل السليم.

ويشير، (Amarneh & Yaseen, 2013) إلى أن الحاكمية المؤسسية تمثل الهيكل الذي يجرى من خلاله مراقبة سلوك المديرين التنفيذيين للشركات وتوجيهه في مجالات مختلفة كالوحدة المالية التي يتم تطبيقها من قبل مجلس الإدارة والمستثمرين كما يمكن أن يمتد تأثير الحاكمية المؤسسية ليشمل الجوانب الإدارية المختلفة للشركة.

واستنادا إلى ما سبق من التعريفات، يمكن القول أن الحاكمية المؤسسية تعكس أسلوبا إداريا وتنظيميا يتضمن أنظمة وعمليات يجري من خلالها تحديد الأهداف ومراقبة تحقيقها بما ينسجم مع توجهات الشركة.

2-1-3 العوامل التي ساهمت في ظهور الحاكمية المؤسسية:

خلال العقود القليلة الماضية، ازداد التركيز على موضوع الحاكمية المؤسسية من قبل كثير من الدول سواء ذات الاقتصاديات المتقدمة أم الناشئة وبشكل خاص بعد الانهيارات الاقتصادية، والأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين، بالإضافة إلى ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخراً من انهيارات مالية طالت كبريات شركاته. ويشير (القشي والخطيب، 2006) إلى أن تلك الأحداث المالية أجبرت الحكومة الأمريكية عام 2002 على إصدار تشريع جديد أطلق عليه اسم "Sarbanes-Oxley Act" تم من خلاله إلزام الشركات المدرجة بالأسواق المالية الأمريكية بالتقيد به، وتطبيق بنوده جميعها إضافة إلى تحميل الشركة، وأنظمة الرقابة الداخلية الخاصة بها مسؤولية توفير معلومات مالية مضمونة وموثوقه.

وتؤكد عدد من الدراسات (Steiner & Steiner, 2009) على أن الأزمات المالية الحادة وما تبعها من انهيار للعديد من الشركات العالمية كانت من أبرز الأسباب التي ساهمت في ظهور حوكمة الشركات، أو ما يعرف بالحاكمية المؤسسية. إضافة إلى ما سبق، أورد بعض الباحثين (نسمان، 2009) عددا من الأسباب التي ساهمت في ظهور مصطلح الحاكمية المؤسسية يمكن توضيحها من خلال النقاط الآتية:

1. التأكيد على الفصل بين الملكية والإدارة بالتزامن مع الرقابة على الأداء.
2. الحاجة إلى تحسين كفاءة المخرجات الاقتصادية.
3. الحاجة إلى وضع هيكل يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة ووسائل تحقيقها.
4. الحاجة إلى مراجعة القوانين التي تحكم أداء الشركات وتعديلها بحيث تتحول مسؤولية الرقابة إلى كل من مجلس إدارة الشركة والهيئة الممثلة للمساهمين.
5. وجود خلط بين مهام المديرين التنفيذيين ومسؤولياتهم ومهام مجلس الإدارة ومسؤوليات أعضائه.

6. تحديد طبيعة الحوافز الملائمة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة لمتابعة الأهداف التي تتفق ومصالح الشركة والمساهمين.
7. ضرورة تحقيق التكامل مع البيئة القانونية والتنظيمية والمؤسسية للشركة.
8. المساعدة على رفع درجة الثقة لجلب الاستثمارات الأجنبية ومصادر التمويل.
9. ضمان حصول المساهمين جميعهم على معاملة عادلة.

كما أضاف (العزايزة، 2009) أسبابا أخرى لعبت دورا في ظهور مفهوم الحاكمية المؤسسية. ويمكن توضيح تلك الأسباب من خلال العرض الآتي:

1. وجود فجوة بين المكافآت التي تحصل عليها الإدارة وأداء الشركات.
2. ظهور حالات الفشل المؤسسي في عدد من الدول الآسيوية والأمريكية والأوروبية.
3. إخفاق الشركات فيجذب رؤوس الأموال بشكل يهدد كياناتها، ويفقدها القدرة على المنافسة.
4. اخفاق المستثمرين في تحليل ومقارنة فرص الاستثمار المحتملة.
5. الافتقار إلى الدقة ومعايير الشفافية والوضوح أثناء إعداد الحسابات الختامية.
6. وجود ممارسات غير أخلاقية لدى مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية والموظفين.
7. ضعف أداء مجالس الإدارة بصورة تؤثر في الإدارات التنفيذية والعليا وتحد من قدرتها على القيام بممارسات إدارية ناجحة.
8. عدم فعالية الرقابة سواء الداخلية منها أم الخارجية المعنية باكتشاف المشكلات وحلها.

4-1-2 أهمية الحاكمية المؤسسية:

تعد الحاكمية المؤسسية من الأنظمة المهمة التي تضمن حماية حقوق المساهمين من خلال مجموعة من الإجراءات مثل ممارساتهم لحقوقهم في الهيئات العامة بما في ذلك حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، وتوفير المعلومات في الوقت المناسب، وأن تكون هذه المعلومات شفافة، بما أن نظام الحاكمية المؤسسية هام للمساهمين أو المستثمرين الداخلين والخارجين، وذلك في

المسؤولية المباشرة بالإدارة أم خارجها، (الشريف، أبو عجيلة، 2008). ويلخص(بورسلي، وأخرون، 2011)، أهمية وفوائد الحاكمية المؤسسية في الآتي:

1. تعزيز الكفاءة الإدارية للشركات: حيث تحث مبادئ الحاكمية المؤسسية على النهج الصحيح في إدارة المؤسسات، وتشجع على اتباع أساليب إدارية حديثة.
2. تسهيل الحصول على تمويل وبتكلفة أقل: وذلك من خلال إلزام المؤسسات بالحاكمية المؤسسية يولد الأمان لدى المستثمرين على أموالهم.
3. تعزيز الإجراءات الرقابية وإجراءات التدقيق على الشركات: حيث تحث مبادئ الحاكمية المؤسسية المنظمات أو الهيئات الرقابية على زيادة الإجراءات الرقابية والتنظيمية وتحديثها باستمرار في المؤسسات.
4. دعم الدور الاجتماعي للشركات: يشجع تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية المؤسسات على القيام بدور اجتماعي يكون أكثر فاعلية.
5. تعزيز العدالة والشفافية والمعاملة النزيهة: وذلك يتم لجميع الأطراف سواء أكانوا مساهمين أم مستثمرين وغيرهم من الجهات ذات العلاقة، والمصلحة لتوليد الثقة بالاقتصاد والتنمية.
6. القضاء على تعارض المصالح: لأن تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية يحفز عل التزام الشركات بالنهج القويم في تعاملها مع الأطراف ذات العلاقة بين جميع الفئات المختلفة في المؤسسات سواء أكانوا داخليين أم خارجيين.
7. تساهم في تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي إلى الأسواق المالية: وذلك من خلال ثقة المستثمرين الأجانب والشركات الأجنبية في الاقتصاد والشركات.

ويشير (أبوحمام، 2009) إلى أن قواعد الحاكمية المؤسسية تهدف إلى ضبط الممارسات الإدارية والمالية والفنية وتوجيهها واحترام القواعد والسياسات الموضوعة. واستنادا إلى وجهة نظره، فإن أهمية الحاكمية المؤسسية تتمثل فيما يأتي:

1. التأكيد على التقيد بالقوانين والأنظمة (المالية والإدارية) التي تحكم العمل داخل المؤسسات.
2. تحسين عملية استخدام موارد الشركة واستغلالها بالشكل الأمثل.

3. ضمان التعامل العادل لأصحاب المصالح في حالة تعرض الشركة لحالات اختلاس.
4. العمل على استقطاب مصادر تمويل جديدة للشركة، ورفع قيمة الشركة وتعظيم مكانتها.
5. تدعيم عنصر النزاهة والشفافية في مختلف المعاملات التي تؤديها الشركة.
6. التأكيد على الدور الاجتماعي للشركة.
7. زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني، وزيادة قدرة سوق المال على تنمية المدخرات ورفع معدلات الاستثمار، والحد من هروب رؤوس الأموال ومكافحة الفساد.
8. دعم القدرة التنافسية للشركات على المدى الطويل وخفض تكلفة رؤوس أموالها وضمان استمراريتها.

2-1-5 أهداف الحاكمية المؤسسية:

يشير عدد من الباحثين والمختصين (نسمان، 2009، خليل،2009)، إلى أن الحاكمية المؤسسية تهدف إلى تحقيق أهداف عدة يمكن إبرازها على النحو الآتي:

1. التأكيد على مبدأ الفصل بين الملكية والإدارة والرقابة على الأداء مع تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات.
2. التمييز بين المهام والمسئوليات الخاصة بالمديرين التنفيذيين من جهة، والمهام الخاصة بمجلس الإدارة ومسئوليات أعضائه من جهة أخرى.
3. الموازنة بين مصالح الأطراف المختلفة والتواصل معهم بشكل فعّال.
4. تبني معايير مرتفعة وتسريع عمليات إصلاح الأنظمة الداخلية للشركات.
5. توفير هياكل إدارية قادرة على محاسبة الإدارات العليا وتقييم أدائها.
6. إتاحة الفرص أمام المساهمين والموظفين والدائنين والمقرضين وتمكينهم من القيام بدور المراقبين لأداء الشركات.
7. تدعيم عنصر الشفافية في كافة معاملات الشركات وعملياتها، وإجراء المحاسبة والمراجعة المالية بشكل يتيح ضبط عناصر الفساد في أي مرحلة.

8. حماية أصول الشركة وحقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح.

9. تحسين الكفاءة الاقتصادية للشركات ورفع قيمة أسهمها.

10. تنمية الاستثمارات وزيادة تدفقها من خلال تعميق ثقة المستثمرين في أسواق المال والعمل على تنمية المدخرات، وتعظيم الربحية وخلق فرص عمل جديدة.

2-1-6 مبادئ الحاكمية المؤسسية:

أورد(يوسف، 2007، ص8) أن الشركات تستند في تطبيقها للحاكمية المؤسسية إلى جملة من المبادئ المتعارف عليها والمعمول بها. وفي بداية الأمر، صدرت خمسة مبادئ عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ثم أجري عليها تعديل عام 2004 لتصبح ستة مبادئ يمكن إيجازها بما يأتي:

1- ضمان وجود أساس لإطار فعال للحاكمية المؤسسية: لابد أن يتضمن الإطار كلا من تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، كما يتعين أن يكون الإطار منسجماً مع أحكام القانون، وأن يصاغ فيه بشكل واضح تقسيمات المسؤوليات الموزعة بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية.

2- ضمان حقوق المساهمين: حيث تصف وتشمل نقل ملكية الأسهم، واختيار مجلس الإدارة، والحصول على عوائد الأرباح، ومراجعة القوائم المالية، والمشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

3- المساواة بين جميع المساهمين في المعاملة: ويقصد بها المساواة بين حاملي الأسهم، ومنحهم الحق في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العامة على القرارات الأساسية. وكذلك حمايتهم من أي عمليات مشكوك فيها كالاستحواذ أو الدمج أو تسريب المعلومات الداخلية والاتجار بها. وكذلك منحهم الحق في الاطلاع على كافة المعاملات مع أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.

4- مشاركة أصحاب المصالح في إدارة الشركة: وتشمل احترام حقوق أصحاب المصالح القانونية، والتعويض عن أي انتهاك لتلك الحقوق، وكذلك تفعيل آليات مشاركتهم في

الرقابة على الشركة، وحصولهم على المعلومات المطلوبة. ويقصد بأصحاب المصالح البنوك والعاملين وحملة السندات والموردين والعملاء.

5- الإفصاح والشفافية: وتشمل عدم إخفاء المعلومات المهمة والإفصاح عن مالكي النسبة العظمى من الأسهم، والإفصاح المتعلق بصلاحيات أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين. ويتم توفير تلك المعلومات جميعها بطريقة عادلة للمساهمين جميعهم وأصحاب المصالح في الوقت المناسب.

6- تحديد مهام مجلس الإدارة وصلاحياته: يعمل نظام الحاكمية على تحديد مسؤوليات الإدارة. ويتضمن هذا المبدأ هيكلة مجلس الإدارة وواجباته القانونية، وكيفية اختيار أعضائه ومهماته الأساسية، ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية.

2-1-7 خصائص الحاكمية المؤسسية:

حيث يتطلب تطبيق الحاكمية المؤسسية توفير الخصائص الملائمة لتركيز عليها وتتيح تنمية الأمانة والسلوك المهني داخل المؤسسات، وتساعد على تكامل الجوانب الفكرية الخاصة بها، وأيضاً تساعد على تحقيق مزاياها وأهدافها كما بينها (بن الزاوي ونعمون، 2012، ص9)، وهذه الخصائص هي:

1- **الانضباط:** ويعني الانضباط اتباع سلوك أخلاقي ومهني مناسب وصحيح.

2- **الشفافية:** تعني الشفافية تقديم المعلومات الحقيقية بحيث تمثل الواقع بصدق وذلك وفقاً لما يتطلبه المستخدم.

3- **الاستقلالية:** وتعني عدم وجود تأثير أو ضغوطات تؤثر على حيادية العمل بحيث لا يوجد انحياز لجهة معينة دون الأخرى.

4- **المساءلة:** وتعني إمكانية تقيم عمل الإدارة والإدارة التنفيذية ومحاسبة المقصرين في العمل والواجبات الموكلة لهم.

5- **المسؤولية:** ويقصد بها مسؤولية جميع الأطراف ذات المصلحة في المؤسسة بحيث تقع على عاتقهم مسؤولية أخفاق العمل في المؤسسة.

6- **العدالة:** أي العدالة في التعامل مع جميع الأطراف ذات العلاقة في المؤسسة دون تفضيل بعضٍ على البعض الآخر.

2-1-8 مزايا الحاكمية المؤسسية:

إن الحاكمية المؤسسية تتمتع بعدد من المزايا الجيدة، وذلك لتحسين عملها بشكل جيد وكفؤ كما بينها، (حبوش، 2007، ص30)، ومن هذه المزايا:

1. تقليل المخاطر المتعلقة بالفساد المالي، والإداري التي تواجهها الشركات والدول والمنظمات وذلك بعد الأزمات والانهيارات التي حدثت في معظم الدول.
2. زيادة مستوى الأداء للشركات وما يترتب عليه من تقدم اقتصادي ودفع عجلة التنمية للدول التي تنتمي إليها تلك الشركات.
3. جذب الاستثمارات الأجنبية ورأس المال الإقليمي وتشجيعهم على الاستثمار في المشروعات الإقليمية بحيث يمكن ضمان تدفق الأموال الإقليمية والدولية.
4. الوضوح والشفافية والنزاهة والدقة في القوائم والمعلومات المالية التي تصدرها المؤسسات لذلك يترتب عليه زيادة قدرة المستثمرين بها، واعتمادهم في تكوين القرارات واتخاذها.
5. توفير الحماية للمساهمين بصورة عامة سواء أكانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائدهم وتحقيق أرباح جيدة.
6. التأكد من ضمان وجود هياكل إدارية حيث تكمن القدرة معهم في محاسبة إدارة الشركات أمام مساهميها مع ضمان وجود رقابة مستقلة على المدربين والمحاسبين للوصول إلى القوائم الختامية.
7. توفير مصالح العمال والمجتمع ومراعاتها والحفاظ عليها.
8. التأكد من ضمان وجود مراجعة الأداء المالي، وحسن استخدام أموال الشركة، ومدى قدرتهم على الالتزام بالقوانين، والإشراف على المسؤولية الاجتماعية في ضوء القواعد الحاكمية المؤسسية.
9. يمكن الحصول على مجلس إدارة قوي يستطيع اختيار موظفين مؤهلين قادرين على تحقيق أنشطة الشركة، وتنفيذها ضمن القوانين واللوائح وبطريقة أخلاقية للحاكمية المؤسسية.
10. الابتعاد عن الانزلاق في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يمكنها من الاستقرار، وتدعيم نشاط الشركات العاملة بالاقتصاد، لتجنب حدوث انهيارات وأزمات مالية.
11. يمكن تعظيم أسهم الشركة وقيمتها وتقوية القدرة التنافسية للشركات العاملة في أسواق المال العالمية، وخاصة عند استحداث أدوات مالية جديدة وحدوث اندماجات والاستحواذ.

2-1-9 محددات الحاكمية المؤسسية:

هناك نوعان من المحددات الحاكمية المؤسسية هما: المحددات الداخلية والمحددات الخارجية، وهذه المحددات تبين مدى التطبيق الجيد لمستوى الحاكمية وجودتها وهذه المحددات هي:

1. محددات خارجية:

ويشمل هذا النوع من المحددات التشريعات التي تنظم النشاط الاقتصادي مثل قوانين البورصة، وقانون الشركات، والمنافسة، ومكافحة الفساد، والاحتكار، وكفاءة قطاع الأموال في قدرته على تحويل الاستثمارات، وكفاءة الجهات والهيئات الرقابية في مدى قدرتها على رقابة جميع المؤسسات. بالإضافة إلى منظمات المهن الحرة مثل مكاتب التدقيق، والاستشارات المالية، ومكاتب المحاماة. ويضاف إلى ذلك أيضاً الجهات التي تشرف على كفاءة عمل الأسواق مثل: المحاسبين، والمدققين، والمحامين، والشركات العاملة في البورصة الأوراق المالية. ويشير هذا النوع من المحددات إلى البيئة العامة للاستثمارات في الدولة لضمان تنفيذ القواعد والقوانين لضمان إدارة المؤسسات بشكل جيد. (غادر، 2012، ص16).

2. محددات داخلية:

توضح هذه المحددات وتشير إلى القواعد والأسس التي تحدد كيفية تصميم القرارات واتخاذها وتنويع السلطات وتوزيعها داخل المنظمة بين الجمعية العامة ومجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين، حيث يؤدي توافرها من ناحية وتطبيقها من ناحية أخرى إلى تقليل التعارض بين مصالح هذه الأطراف الثلاثة، (الحازمي، 2011، ص85). والشكل (2) يوضح محددات الحوكمة:

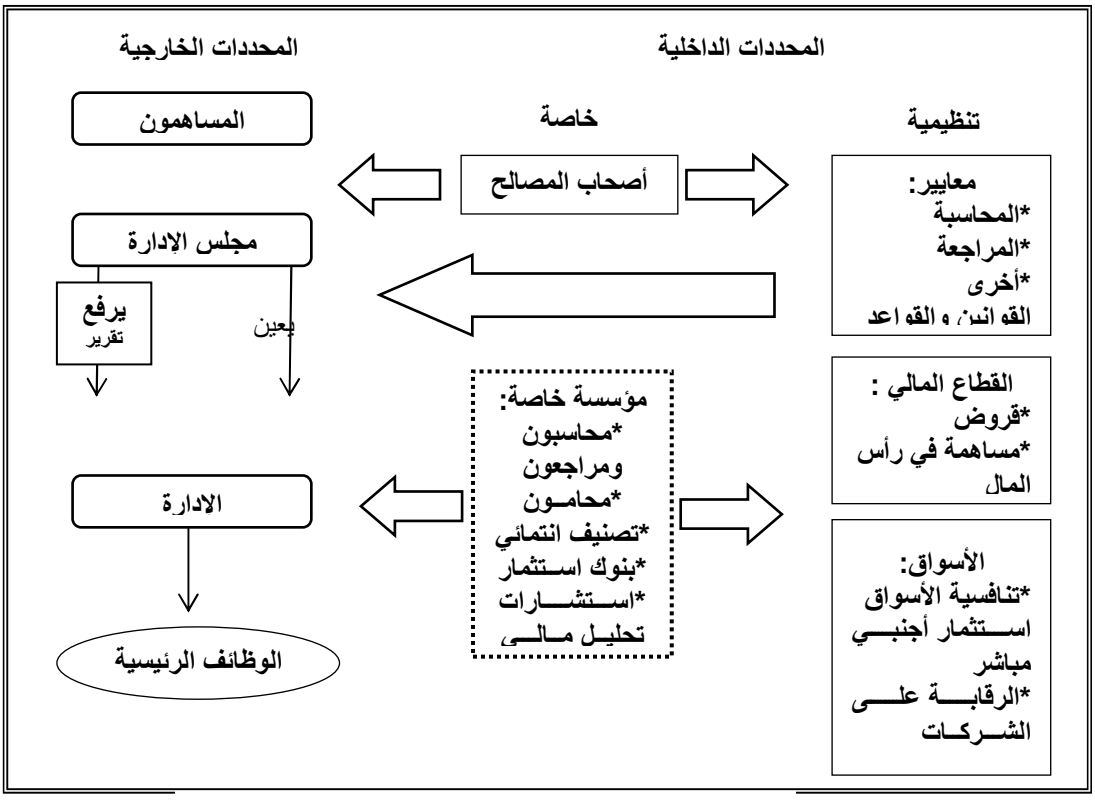

شكل **(2) المحددات الخارجية والداخلية للحوكمة**

المصدر: الحازمي (2011)

حيث يرى الباحث من هذا الشكل أنه يبين المحددات الداخلية والخارجية، والبنظر السطحية إلى هذه المحددات قد نفهم على انها قيود وقواعد لكنها في الواقع تمثل ضوابط لضمان فعالية تطبيق الحاكمية وهي المحددات الخارجية تشمل المساهمين ومجلس الإدارة مهمته التعين، والرقابة، ورفع التقارير إلى الإدارة والوظائف الرئيسية، وأصحاب المصالح تكون هذه الخاصية مشتركة بين محددات الداخلية والخارجية وتشمل مؤسسة خاصة تتكون من محاسبين، ومراجعين، ومحامين وتصنيف انتمائي وبنوك استثمار، واستشارات تحليل مالي، والإعلام المالي، ومحددات الداخلية تكون تنظيمية وتشمل معايير المحاسبية، والمراجعة، والقواعد والقوانين والقطاع المالي ويشمل القروض، ومساهمة رأس المال، والأسواق تشمل تنافسية الأسواق، واستثمار أجنبي مباشر، والرقابة على الشركات.

المبحث الثاني

الإفصاح المحاسبي في المعلومات المحاسبية

2-2-1 المعلومات المحاسبية:

إن العالم يمر في هذا العصر بتغيرات واسعة وتطورات كبيرة بشكل ضخم، وبشكل مستمر وسريع في كافة المجالات، وخصوصاً تلك التي تتعلق بتداعيات العولمة الاقتصادية، والسياسية، والتكنولوجية، وأيضا بما يعرف بثورة المعلومات التي تكون ضرورية في صياغة الخطط ووضعها والسياسات والتحديات التي تواجهها بحيث أصبحت واقع حال، وأن دخول العولمة المعلوماتية والتوجه الاقتصادي في ظل الاندماج، أظهرت مستوى الحاجة القصوى على تنشيط دور المعلومات المحاسبية، وكذلك غير المحاسبية لتشارك بصورة فاعلة وكبيرة في اتجاه تحقيق الأهداف، وتحسين القرارات وتطويرها أيضاً لتكون متناسقة مع العولمة وإفرازاتها. (المشهداني، 2014).

تلعب المعلومات المحاسبية دوراً أساسياً في تأسيس ما سبق للأفكار المتعلقة بالحاكمية المؤسسية، التي تتضمن المفاهيم والمبادئ والمقومات لأنها تعد الأسلوب الإداري الأفضل والأنجح للتقليل من الفساد المالي، والإداري والمحاسبي، الذي يبرز من عدم استخدام المبادئ المحاسبية، وتطبيقها وقلة الإفصاح والشفافية وعدم إبراز المعلومات والبيانات التي تشير إلى الأوضاع المالية الحقيقية للشركات، ونخص منها تلك التي تنشط في سوق الأوراق المالية، حيث برز من هذه العمليات الآثار السلبية ومنها فقدان الثقة في المعلومات المحاسبية، ولذلك فقدت عامل تميزها ألا وهو جودتها، (اللايذ وآخرون، 2013).

تعد المعلومات المحاسبية حياة، والعمود الأساسي الذي تقوم عليه الأسواق المالية، بحيث يتقن السوق المالي مهماته بكل نشاط وفاعلية وكفاءة لذلك يجب أن تكون المعلومات المالية وغير المالية بالشركات متوفرة ويتم تداول أدواتها المالية (الأسهم والسندات) في الأسواق بحيث يستطيع المستثمرون، والمتعاملون في هذه الأسواق المالية من اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل جيد. ويبرز بهذا الخصوص مفهوم المعلومات المحاسبية بأنه تلك الخصائص الرئيسية التي من الواجب أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية ذات الفائدة لكل الأطراف التي تستخدم هذه المعلومات. حيث تُعد هذه الخصائص حلقة وصل جيدة، ومهمة بين مرحلة تحديد الأهداف وبين المقومات الأخرى للإطار الفكري المحاسبي، (أبو شعبان،2010).

2-2-2 مفهوم المعلومات المحاسبية:

حيث تمثل البيانات والمعلومات المحاسبية أداة أساسية ومكون رئيسي ومهم لنظام المعلومات المحاسبي، وكثيراً ما يتم استخدامها في العمل المحاسبي كمصطلحات مختلفة وذلك للدلالة على معنى واحد ومع كل هذا يوجد اختلاف كبير، ومن هنا يجب أن نميز بين البيانات والمعلومات، حيث يقصد بالبيانات بأنها تكون حقائق ومكونات أولية غير مرتبة وغير مصنفة وأنها تكون تاريخية، وأنها لا تؤثر على اتخاذ القرار، وتكون قيمتها ومنفعتها الاقتصادية بسيطة، وكذلك تكون مستقلة عن بعضها البعض، وتكون غير معدة للاستخدام المباشر، أما المعلومات فإنها تشمل كافة البيانات التي استرجعت، وتم معالجتها من أجل الإفصاح عن الرأي، حيث أنه تكون المعلومات المحاسبية على أشكال رقمية توجد في القوائم المالية وأن المعلومات تستخدم في اتخاذ القرار أيضاً والتنبؤ بالمستقبل حيث أنها تفيد في التقليل من حالة عدم التأكد الذي يوجد في البدائل (موسى، 2010).

يرتبط مفهوم المعلومات المحاسبية في مجال الحاكمية المؤسسية بمصداقية المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية، وما يترتب عليها من فائدة للمستخدمين. ولتحقيق هذا لابد أن تخلو تلك التقارير المالية من التحريف والتضليل والغش، ويجب أن تعد وفقاً للمعايير القانونية والرقابية، والمهنية والفنية بصورة تضمن الهدف من استخدامها. حيث أنه يُعبر بمفهوم المعلومات المحاسبية تلك الخصائص والصفات التي من الضروري أن تتحلى بها المعلومات المحاسبية الجيدة والمفيدة، ويعبر عن هذه الفائدة من إعداد التقارير المالية واستخدامها في وصف نوعية المعلومات التي تبرز عن استخدام الطرق وتقييمها والأساليب المحاسبية البديلة، (قدوري، 2012).

وفي هذا الإطار تشير المعلومات المحاسبية إلى مجموعة من الحقائق، والقيم النهائية التي تكون مبوبة، ومنظمة بصيغة كمية ووصورة وصفية وتكون على صلة مع بعضها بعلاقات متبادلة، وهي تكون ذات تأثير بشكل مباشر على سلوك الأفراد، والإدارات والمنظمات المختلفة حيث أنها تزيد من قيمتها الاقتصادية، وذلك تبعاً للفائدة التي تحققها للمستخدم، حيث أن قيمة وظيفة المعلومات المحاسبية وأهميتها تكون بارزة في رفع المعرفة لدى متخذ القرار، وذلك للتقليل من حالة عدم التأكد التي يواجهها في أدائه للوظيفة، (شبير، 2006).

2-2-3 أهمية المعلومات المحاسبية:

بدأت الحاجة إلى عملية استخدام المعلومات المحاسبية وتطورت من خلال قلة المعرفة، وقلة حالة عدم التأكد التي تكون متأتية للنشاط الاقتصادي، وبرز من ذلك هدف توفير المعلومات المحاسبية وإظهارها حيث أنها تكون في تقليل حالة القلق والاضطراب التي تصيب مستخدم هذه المعلومات، وعلى الأخص متخذ القرار، وأيضا لإمدادهم بكم هائل من المعرفة، حيث أن توفر المعلومات اللازمة والضرورية إما أن تقود إلى زيادة المعرفة المسبقة بما سيحدث مستقبلا أو تخفيض حجم الاختلاف في الخيارات، (أحلاسة، 2013)

ويبرز من هذا أن الهيئات المهنية المعدة للمعايير المحاسبية تبين أهمية المعلومات بشكل عام، بإمكانيتها مساندة للمستثمرين ومساعدة للمقرضين على قوة وقدرة الشركة على توفير تدفقات نقدية مستقبلية، وحاضرة بحيث تكون كافية لمواجهة التزاماتها عندما يكون موعد استحقاقها، وتوزيعات نقدية منتظمة للمستثمرين، وذلك دون أن يتأثر بذلك مستوى عملياتها الإنتاجية وإمكانيتها على النمو، (الحوراني، 2013).

إن أهمية المعلومات المحاسبية عرف استخدامها من قبل الإنسان منذ زمن بعيد، ومع ذلك لم يَرَ أي عصر من العصور مثل هذه الأهمية للمعلومات لدرجة انتشار بعض المفاهيم التي تكون ملائمة لطابع العصر الحالي بطابع المعلومات مثل (عصر المعلومات، ثورة المعلومات، الذكاء الاصطناعي)، حيث يمثل الذكاء الاصطناعي ويتكون من أنظمة الخبرة والهياكل الشبكية، وأصبحت المعلومات أحد العناصر التي لا يمكن الاستغناء عنها في العملية الإنتاجية للوحدات الاقتصادية، (الآغا، 2013).

2-2-4 خصائص المعلومات المحاسبية:

تعتمد المعلومات المحاسبية على جملة من الخصائص الهادفة إلى تحقيق الأهداف الأساسية منها كما يشير إليها، (الحسيني، 2007).

2-2-4-1الخصائص الأساسية:

1.الملاءمة:

وتعني أن تكون المعلومات مناسبة لحاجات متخذي القرارات، وقادرة على التأثير في القرارات الاقتصادية للمستخدمين.

أ- **توقيت المعلومة:** أي يقصد بها أن تكون المعلومة متوفرة في الوقت المناسب، وذلك قبل أن تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات.

ب- **التغذية العكسية:** أي يقصد بها أن تستخدم المعلومة في تقيم الأداء في الماضي، وأن تصحح التوقع السابق بشأن هذه الأعمال.

ت- **القدرة التنبؤية:** ويقصد بها أن تكون المعلومات لها قيمة تنبؤية إذا كانت تنص أو تصحح توقعات ماضية أي أن تكون لها قيمة استرجاعيه ملائمة وجيدة.

2.المصداقية:

حيث تتسم هذه الخاصية من المعلومات بالمصداقية، وذلك عندما تخلو من الأخطاء، والتحيز، وعرضها بصورة صادقة، وهذه الخاصية تكون مهمة للأفراد الذين لا يمتلكون الوقت، والخبرة الضرورية لبيان المحتوى الفعلي للمعلومات، وتوجد ثلاث خصائص فرعية.

أ- قابلية للتحقق: وتنص على أنه يكون هناك توافق عدد ليس بالقليل ممن يقومون بالقياس بهذه الطريقة نفسها إلى النتائج نفسها عند إعدادهم للقوائم ومراجعتها.

ب- الصدق في العرض: وتعني يجب أن تمثل الأرقام التي حدثت في الماضي بالفعل والصدق في عرضها.

ت- **الحياد: حيث تعني عدم تفضيل أحد مستخدمي المعلومات المحاسبية على مستخدم ثان وعدم التحيز فيها.**

2-2-4-2 الخصائص الثانوية:

لكي تكون المعلومات ذات فائدة كبيرة يجب أن تكون قابلة للمقارنة مع باقي المنظمات في فترات زمنية مختلفة.

1. القابلية للمقارنة: تصبح المعلومات قابلة للمقارنة عندما تمكن المستخدمين من قياسها والتقرير عنها بصورة متماثلة في المنظمات المختلفة، بحيث تكون قابلة للمقارنة مع الشركات الأخرى، ومع التقارير السابقة لنفس الشركة.
2. الثبات: وهي أن تستعمل الوحدة المحاسبية المعالجة المحاسبية نفسها من فترة إلى ثانية، وعلى الحدث نفسه، بحيث إذا أرادت التحول من طريقة إلى أخرى يجب أن تشير إلى تلك الملاحظات أو الجداول الملحقة بها.

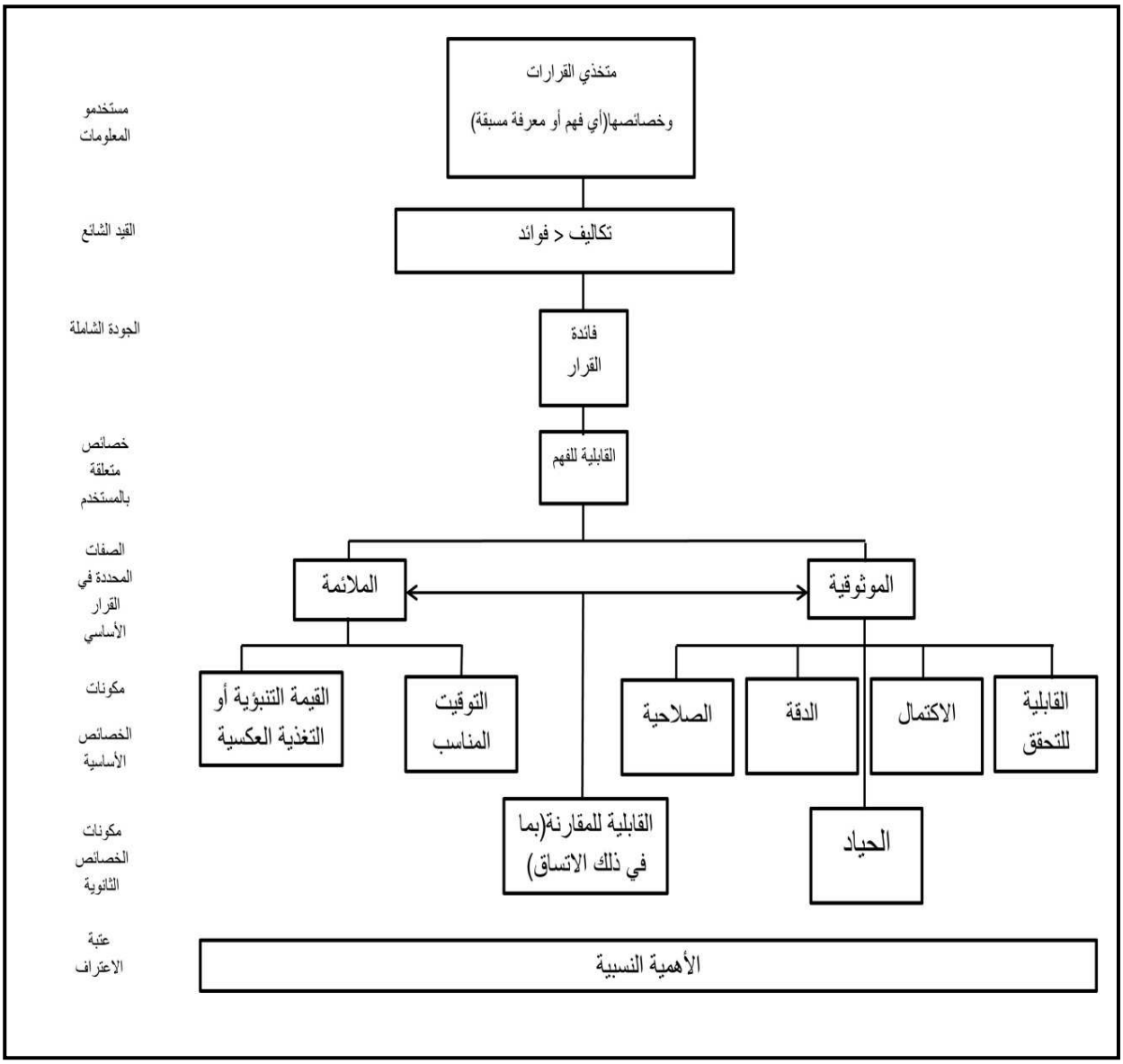

شكل (3) خصائص معلومات المحاسبية

المصدر: (Wheeler, 2012, p20)

يرى الباحث من خلال الشكل السابق ان خصائص المعلومات المحاسبية تكون ذات أثر وفائده جيدة وكبيرة للجهات التي تستخدم المعلومات لأعداد التقارير المالية، وذلك من ضمن مجال تقيم نوعية وخاصية المعلومات المقدمه للجهات المسؤولة.

2-2-5 مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يرتبط مفهوم الإفصاح بإظهار المعلومات المالية في الوقت المناسب سواء أكانت تلك المعلومات كمية أم وصفية. وغالبا ما يرتبط هذا النوع من المعلومات بالقوائم المالية أو في الهوامش والملاحظات والجداول التكميلية. ومن شأن ذلك أن يجعل القوائم المالية غير خادعة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية ممن لا يملكون سلطة الاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها المالية. إن الإفصاح المحاسبي يعدُ من المفاهيم والمبادئ المحاسبية الهامة التي تلعب دورا جوهرياً في إثراء قيمة البيانات وجدواها والمعلومات المحاسبية المُدرجة ضمن القوائم المالية التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار. وهذا يعني احتواء التقارير المالية على جميع البيانات الضرورية مما يوفر لمستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الأوضاع المالية للشركة، (عمار وسامي، 2011).

2-2-6أهمية الإفصاح المحاسبي:

إن الإفصاح المحاسبي يعمل على تقديم المعلومات الجيدة واللازمة وتوفيرها لمساعدة المستفيدين من البيانات المالية على اتخاذ القرارات المناسبة حيث يحقق الإفصاح الجيد عدداً من المزايا كما بينها (المطيري، 2010).

1. إن الإفصاح المحاسبي يلعب دوراً جيداً في تحديد الأسعار المناسبة للسهم في الأسواق المالية بحيث يؤدي الإفصاح إلى تقليل عدم الموثوقية فيما يخص الاستثمار، واستقطاب المدخرين على إعطاء أموالهم للمستثمرين حيث تكون المعلومات متاحة للجميع.
2. الإفصاح المحاسبي عن المعلومات بصورة مستمرة على تقليل عدم تماثل المعلومات الذي تستخدمه الأطراف داخل المنشأة لتحقيق مكاسب غير عادية خاصة بها.

3. إن الإفصاح المحاسبي يساعد المستفيدين من المعلومات المحاسبية في الاستخدام الجيد للموارد الاقتصادية من خلال اتخاذ القرار الأمثل بالاعتماد على المعلومات المفصح عنها.

4. يمكن الإدارة في بيان مساهمة المنشأة في تقديم خدمات للجميع، ومسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع، والمنظمات ككل.

5. إن الإفصاح المحاسبي يوفر المعلومات الصحيحة، والشفافة، والمفيدة للمتعاملين في السوق ومعاملاتهم بشكل جيد لتحقيق سوق كفؤ.

ويتبين من ذلك أن الإفصاح المحاسبي يعد أسلوباً جيداً لتخفيض الاعتماد على المعلومات الداخلية، وتقليل عدم تماثل المعلومات التي تعد للمستخدمين لهذه المعلومات ويمكنها في زيادة القوة على اتخاذ القرارات بصورة أقل مخاطرة.

2-2-7 أهداف الإفصاح المحاسبي:

1. يهدف الإفصاح المحاسبي إلى توفير معلومات مهمة وتقديمها إلى المستخدمين والمستثمرين بهدف إعلامهم بكل المعلومات التي من المحتمل أن يحتاجها المستخدم حيث يمكن تبينها من خلال هذه الاتجاهات التي بينها (العلول، 2010).

2. الاتجاه التقليدي في الإفصاح: يقوم هذا الاتجاه على الاهتمام بالمستثمر الذي يكون على علم محدود بكيفية استخدام القوائم المالية فيقضي بضرورة تسهيل المعلومات المنشورة حيث تكون مفهومة، وموضحة للمستخدم محدود المعرفة مع التركيز على المعلومات التي تتصف بالموضوعية، والبعد عن توفير المعلومات التي توضح درجة كبيرة من عدم التأكد، وفي ذلك كله توفر حماية لهذا المستخدم من التعامل غير المنصف في سوق المال.

3. الاتجاه المعاصر في الإفصاح: يشير هذا الاتجاه إلى إيصال المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف من الإفصاح المحاسبي فإن حدود الإفصاح لم يعد مقتصراً على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية التي تتلاءم مع قدرات المستخدم العادي بل يكبر نطاق الإفصاح ليجمع كافة المعلومات الملائمة التي تكون بحاجة إلى درجة كبيرة من المعرفة، والخبرة في استخدامها، وفهمها، ويكون

عليها درجة كبيرة من اعتماد كل من المستثمرين الواعين، والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

يستخلص الباحث من هذه الأهداف أن الإفصاح المحاسبي في المعلومات المحاسبية يقوم على عدم الغش والاحتيال، ويجب أن يقدمها في وقتها لأن المعلومات إذا لم تكن في الوقت المناسب تفقد أهميتها، وتمكين المستثمرين ومساعدتهم لتقييم العائد على استثماراتهم وأموالهم، وتوفير المعلومات المهمة للمستخدمين، ويجب أن تكون المعلومات موثوقة ودقيقة.

2-2-8 أنواع الإفصاح المحاسبي:

توجد أشكال عدة للإفصاح المحاسبي. وفي هذا السياق، أورد (عمار وسامي، 2011) ثلاثة أشكال للإفصاح المحاسبي هي:

1. **الإفصاح الكافي:** يقصد به تزويد مستخدمي القوائم المالية بأقل قدر ممكن من المعلومات. وبما أن المستثمرين يعدون من أهم الفئات المستخدمة للبيانات المالية، فإن الإفصاح يكون كافيا عند توفر المعلومات اللازمة للقرارات الاستثمارية.
2. **الإفصاح العادل:** يرتبط هذا الشكل من الإفصاح بالجوانب الأخلاقية، والأدبية عند نشر المعلومات. ويصبح الإفصاح عادلاً عند التعامل مع جميع مستخدمي البيانات المالية الخارجية بالتساوي وهو يعني تزويدهم بالقدر نفسه من المعلومات وفي الوقت نفسه.
3. **الإفصاح التام:** يرتبط هذا الشكل من الإفصاح بنشر جميع المعلومات اللازمة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

وكذلك توجد تصنيفات أخرى لأنواع الإفصاح المحاسبي حيث تتعلق في الأشكال والالتزامات القانونية، كما يشير إليها (بيداويد، 2012). كالآتي:

1. **الإفصاح الإجباري أو الإلزامي:** حيث يمثل الإفصاح المحاسبي على ما توفره المنظمات الاقتصادية من بيانات ومعلومات تكون وفقاً لمعايير المحاسبة الإقليمية والدولية، أو التي تتوفر بناءً على قرارات ولوائح قانونية، أو إدارية معينة يتم بموجبها الالتزام التام، وحيث توجد هناك معوقات قانونية أو إدارية ملزمة.
2. **الإفصاح الاختياري أو الطوعي:** إن هذا النوع من الإفصاح يختلف عما جاء في الأنواع السابقة من أنواع الإفصاح المحاسبي، لأنه لا توجد قوانين وتعليمات إجبارية تلزم الوحدة

الاقتصادية بتوفير معلومات المحاسبية والمالية وبياناتها إلى المستخدمين. ومع ذلك فـــإن المنظمة الاقتصادية تفصح عن عدد من الجوانب التي تكون ذات الصلة بنشـــاطاتها فـــي توفير صورة جيدة عنها والتي تفيد الجهات ذات العلاقة في اختيار قرارها السليم.

3. **الإفصاح الإضافي أو التكميلي:** إن هذا النوع من الإفصاح كما أشرنا إليه في مجالات أخرى قُدم لهذه الجهات المستفيدة من المعلومات والبيانات المفصح عنها في بعض الأحيان بطلب بيانات ومعلومات إضافية عن نشاطات المنظمة الاقتصادية، وتكون خاصة عندما تكون المعلومات المقدمة ضمن الإفصاح الإلزامي غير كافٍ لغرض المستخدم منها، وأن سبب استخدام الإفصاح الإضافي يرجع إلى قصور في تهيئة ما يهم المستخدم.

2-2-9 تأثير قواعد الحاكمية المؤسسية على الإفصاح المحاسبي:

إن وظيفة الإفصاح المحاسبي من بين الوظائف الرئيسة والمهمة للمحاسبة التي يتم بموجبهـــا تـــوفر المعلومات المهمة، والضرورية التي يحتاجها المستفيدون من القـــوائم والتقـــارير الماليـــة. وترتبط المتطلبات النظامية للإفصاح المحاسبي بأنظمة الشركات وقوانينها. من ناحية ثانية، يلقى الإفـــصاح المحاسبي اهتماماً كبيرا من قبل الهيئات المهنية والجهات الأكاديمية البحثية على المستويين العالمي والمحلي. ولغاية اليوم، لازال الباحثون في مجال النظريات المحاسبية يتعرضون إلى ماهية كفاءة الإفصاح المحاسبي وعدالته واكتماله وتعزيز الأداء والشفافية والمساءلة داخل الشركات (أبو حمام، 2009).

حيث يتبين لنا مما سبق أن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هو التأكد من تواجد المعلومات المالية وغير المالية (بيان الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المـــالي للشركة) لجميع المتعاملين في السوق في وقت واحد، ومحدد بحيث يستفيد منها المتعامل، وبشكل يساهم على اتخاذ قرارات الاستثمار، ويشمل كذلك الإفصاح بصورة عامة عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية، وأداء الشركة، وهيكل الملكية وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية أو الإقليمية المطبقة، (قدوري، 2012).

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

تناول عدد من الباحثين موضوع الحاكمية المؤسسية من مناظير مختلفة مع التركيز على الأبعاد، والعلاقات المختلفة للحاكمية كالأداء، والمخاطر، وتقييم الأداء المالي، ومستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية. ويمكن استعراض أمثلة من الدراسات السابقة من خلال تقسيمها إلى قسمين هما: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية.

2-3-1 الدراسات باللغة العربية:

1- دراسة حسين، ومحمد (2012)، بعنوان "أثر حوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي (دراسة حالة)".

هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء أثر حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية وجودة القوائم المالية المستندة إلى النظام المحاسبي المالي. كما هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة التكاملية بين الحوكمة والإفصاح والشفافية وجودة القوائم المالية. أجريت هذه الدراسة من خلال استعراض أدبيات الموضوع وواقع الحوكمة لدى الشركات الجزائرية. وخلصت الدراسة إلى أن الآليات المحاسبية المستندة إلى مفهوم الحوكمة قادرة على إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمنشأة. كما أوردت الدراسة أنه من الأهمية بمكان أن يتم إعداد تلك المعلومات وفقا لمعايير الجودة والشمولية بحيث يمكن الاعتماد عليه أو بطريقة تعكس ثقة ذوي المصالح بالمنشأة وإدارتها. وأوصت الدراسة بالسعي إلى إلزام الشركات الجزائرية بقواعد حوكمة الشركات، وبشكل خاص الشركات المساهمة والشركات المدرجة في البورصة.

2-دراسة الشيخ (2012) بعنوان "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاسها على سعر السهم (دراسة تطبيقية)".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى القواعد، والمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات، وتأثيرها على سعر السهم. وأستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي واعتمد على أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة، نظراً لقلة عدد أفراد مجتمع الدراسة المكون من 47 شركة، واعتمدت الدراسة على استبانة صممت لخدمة أهدافها، ووزعت على جميع الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وقد كشفت الدراسة عن مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في أن حرص الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين على تطبيق الحوكمة بغرض تحقيق جودة المعلومات المحاسبية كان له تأثير إيجابي على سعر السهم. كما أشارت النتائج إلى أنه بالرغم من وجود أساس مطبق لقواعد الحوكمة في الشركات المسجلة في بورصة فلسطين إلا أنه ما زال بحاجة إلى المزيد من التطوير. وقدمت الدراسة توصيات ببذل المزيد من الجهود، والمتابعة للمستجدات المتعلقة بتطبيق قواعد الحوكمة في الشركات بهدف تنمية الوعي، والدور الاستثماري في المجتمع، والمحافظة على مستوى ملائم وعادل من الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.

3-دراسة العازمي (2012) "دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية (دراسة تطبيقية)".

هدفت هذه دراسة التعرف إلى دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية. شملت عينة الدراسة 280 من أصل 360 استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من أعضاء مجلس الإدارة، والمديرين الماليين العاملين في الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. واختبر الباحث فرضيات الدراسة اعتمادا على تحليل الانحدار الخطي المتعدد والانحدار البسيط. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للحوكمة بأبعادها المختلفة (دليل حوكمة الشركات، حفظ حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية بين المساهمين، دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) على رفع القدرة التنافسية لتلك الشركات. وأوصت الدراسة بناء على ما توصلت إليه من نتائج بالتأكيد على ضرورة وجود إطار ملزم لحوكمة الشركات منسجم مع أحكام القانون. كما أوصت الدراسة بضرورة حفظ حقوق جميع المساهمين وحمايتها مع المساواة بينهم في المعاملة.

4- دراسة رياض (2012) "دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية".

هدفت هذه دراسة التعرف إلى دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح في شركات الأدوية المدرجة بالبورصة المصرية. تكّون مجتمع الدراسة من الشركات المساهمة الصناعية المدرجة في البورصة المصرية التي تعمل في قطاع الرعاية الصحية والأدوية ونشرت تقاريرها المالية. وشملت عينة الدراسة 10 شركات تم اختيارها بناء على توافر جميع البيانات اللازمة لحساب متغيرات الدراسة. واستخدم الباحث تحليل الانحدار المشترك لاختبار

بيانات الدراسة عبر سلسلة زمنية تمتد من عام 2006 إلى 2008. وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في شركات الأدوية المصرية. وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتطبيق حوكمة الشركات في مصر إلى جانب تطوير دليل خاص بحوكمة الشركات في مصر بما يتوافق مع الظروف الاقتصادية المصرية.

5-دراسة العبدلي (2012) بعنوان "أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)".

بينت هذه الدراسة قياس أثر تطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية في قوة جودة عملية التدقيق، في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. بحيث شمل مجتمع الدراسة كل الشركات الصناعية المدرجة في السوق، وأن أفراد عينة الدراسة تكونت من (114) مستجيباً من المديرين الماليين، ورؤساء أقسام المحاسبة، ومديري التدقيق الداخلي، والعاملين في أقسام المحاسبة، والتدقيق الداخلي في الشركات، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لغرض قياس عينة الدراسة عن طريق استخدام الاستبانة. بحيث بينت نتائج الدراسة وجود تأثير لتطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية، والإفصاح والشفافية، والمساءلة والعدالة والاستقلالية، والقوانين والأنظمة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية. وفي ظل هذه النتائج توصلت الدراسة إلى ضرورة التأكيد على أهمية الالتزام بالإفصاح والشفافية، وذلك لتأثيره الواضح في جودة التدقيق الداخلي، ومراعاة مدى التقيد، والالتزام بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل الموظفين بالشركة، إضافة إلى إبداء استقلال المدقق الداخلي الأهمية التي يستحقها، وأهمية التقيد والالتزام بالقوانين، والأنظمة، والتشريعات القانونية النافذة التي توضح حقوق المساهمين وواجباتهم كونها تؤثر على جودة التدقيق الداخلي.

6-دراسة أبي قاعود، (2011) بعنوان "أثر أبعاد الحوكمة في عمليات الإصلاح المؤسسي في الإدارة الحكومية: دراسة حالة وزارة الصناعة والتجارة في الأردن"

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أثر أبعاد الحوكمة في عمليات الإصلاح المؤسسي في وزارة الصناعة والتجارة الأردنية من وجهة نظر الإدارة العليا. وتكونت الدراسة من قسمين الأول منهما نظري حرص الباحث من خلاله على توضيح مفهومي الحوكمة والإصلاح المؤسسي استنادا إلى أدبيات الموضوع. أما القسم الثاني من الدراسة فكان تطبيقيا، وتضمن دراسة حالة ميدانية لوزارة الصناعة والتجارة الأردنية. واستخدم الباحث استبانة مكونة من 50

بنداً تنطوي تحت بعدين هما: الحوكمة (بأبعادها السبعة)، والإصلاح المؤسسي من أجل جمع البيانات. وتكونت عينة الدراسة من 98 من المديرين ومساعديهم، ورؤساء الأقسام العاملين في وزارة الصناعة والتجارة الأردنية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن تصورات المستجيبين حول الحوكمة، وعمليات الإصلاح المؤسسي كانت مرتفعة. كما أشارت نتائج الدراسة إلى وجود أثر للحوكمة بأبعادها السبعة في عمليات الإصلاح المؤسسي. وأوصت الدراسة بتوجيه مزيد من الاهتمام إلى دور الحوكمة في إدارة المؤسسات، وخصوصا بعدي: الكفاية والفعالية، والمساءلة مع إنشاء وحدة خاصة بالحوكمة.

7-دراسة آل غزوي (2010) بعنوان "حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية".

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية، وهل هناك علاقة بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة، ومستوى الإفصاح في القوائم المالية، وهل هناك علاقة بين حجم الشركة، ومستوى الإفصاح المحاسبي. وقامت الدراسة بتحليل 89 شركة من الشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية المسجلة في البورصة، واستخدم الباحث الأسلوب الإحصائي الوصفي، والانحدار المتعدد باستخدام برنامج spss لاختبار فرضيات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بزيادة مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية من قبل الشركات المساهمة، وزيادة اهتمام الشركات المساهمة بالمسؤولية الاجتماعية، وحماية البيئة، وتعميق الفهم بدور لجنة المراجعة، وأهميتها في الشركات المساهمة، وكذلك يجب على الهيئات المنظمة للشركات المساهمة زيادة الدور الرقابي على الشركات من خلال إلزام الشركات بتطبيق لائحة حوكمة الشركات، وإيجاد آلية واضحة، ومحددة للإشراف على تنفيذ ضوابط حوكمة الشركات، كما أوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من تطبيق حوكمة الشركات، ووضع مقياس شامل لقياس أدائها.

8-دراسة أبي حمام، (2009) بعنوان "أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية".

هدفت هذه الدراسة الميدانية التعرف إلى أثر قواعد الحوكمة في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. أجرى الباحث دراسته على الشركات المدرجة بسوق الأوراق المالية الفلسطيني. واعتمد في جمع البيانات على استبانة مكونة من ثلاثة أقسام هي: (1) المعلومات العامة، (2) مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، (3) المحددات التي تحد من تطبيق قواعد الحوكمة. وتكونت عينة الدراسة من 150 فردا من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين العاملين في الشركات المساهمة الفلسطينية. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج هي: (1) ساهم تطبيق قواعد الحوكمة بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، (2) تطور ثقافة الحوكمة كان له أثر كبير في تحسين مكانة الشركات واستمراريتها نحو تحقيق أهدافها. وقدمت الدراسة توصياتها في ضوء النتائج التي كان من أبرزها ضرورة تعميق المفاهيم، والالتزام بالقواعد التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي، والتنمية من خلال التدريب والتأهيل. كما أوصت الدراسة بضرورة تشكيل لجنة متخصصة لمتابعة تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها.

9- دراسة عبد الصمد، (2009) بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات: دراسة ميدانية".

هدفت هذه دراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية بوصفها إحدى وسائل تطبيق حوكمة الشركات. كما هدفت الدراسة إلى استقصاء طرق تفعيلها في الجزائر. واعتمد الباحث في دراسته على الاستبانة كأداة لجمع البيانات. وشملت عينة الدراسة مجموعة من المختصين العاملين في الشركات الجزائرية من مديري أقسام المراجعة الداخلية، والأكاديميين العاملين في الجامعات الجزائرية. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

1. عمل المراجعة يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية مرتبطة بالمراجع الداخلي وهي أهليته، واستقلاليته، وجودة أدائه.

2. يعتمد دور المراجعة الداخلية عند تطبيق حوكمة المؤسسات على ثلاثة مجالات هي تقييم نظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، والتفاعل الجيد مع باقي أطراف حوكمة المؤسسات.

وقدم الباحث توصياته في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج والتي يمكن عرضها من خلال ما يأتي:

1. ضرورة إلزام الشركات الجزائرية بشكل قانوني بتطبيق مبادئ الحوكمة.
2. إعادة تنظيم وظيفة المراجعة الداخلية بشكل دوري.
3. تطوير مناهج التعليم العالي في الجزائر كي تواكب التطورات المستمرة في مجال المراجعة الداخلية والحوكمة.
4. اعتماد مقاييس معتمدة لتقييم المراجعة الداخلية وحوكمة المؤسسات في الجزائر.

2-3-2 الدراسات الأجنبية:

1-دراسة Al Ramahi et al, (2014) بعنوان:

(The Results of Applying the Principles of Corporate Governance in Corporations Listed on the First Market in the Amman Stock Exchange)

هدفت هذه دراسة التعرف إلى النتائج المرتبة على تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. وشملت عينة الدراسة (55) شركة من كبريات الشركات الأردنية. وبعد جمع البيانات اللازمة أوردت نتائج الدراسة ما يأتي:(1) وجود تطبيق مرتفع للحاكمية المؤسسية في الشركات الأردنية الكبيرة.(2) افتقار المسؤولين إلى الوعي بأهمية مبادئ الحاكمية المؤسسية. (3) افتقار الشركات إلى السرية عندما يتعلق الأمر بتبادل المعلومات المتعلقة بالأنظمة المالية مع المستخدمين الخارجيين. (4) ارتفاع سمة عدم الاستحواذ على المهام التنفيذية من قبل المديرين التنفيذيين. وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو استمرار الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان لتطبيق حوكمة الشركات والمبادئ المختلفة. يتعين على الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان توعية موظفيها بأهمية حوكمة الشركات، والتي سوف تزيد من خبراتهم ومعارفهم، مما ينعكس إيجابا على أداء الشركة. وأهم ما أوصت به الدراسة هو أنه يتعين على الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان زيادة الكشف عن البيانات المالية أو غير المالية لمساهميها، وزيادة وعيهم وقدرتهم على اتخاذ القرارات.

2-دراسة Anand (2013) بعنوان "The Value of Governance"

هدفت هذه دراسة إلى استقصاء العلاقة بين مستوى تطبيق الحوكمة في الشركات وقيمة الشركة. واستندت الدراسة في منهجيتها على مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع. وأشارت الدراسة من خلال نتائجها إلى أن عموم الدراسات السابقة أوردت وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة. واشتملت عملية تقييم قيمة الشركة على الأبعاد الأتية: تكوين مجلس الإدارة، هيكلية المُلكية، وجود المؤسسية لدى حاملي السهم. وأوصت الدراسة بضرورة التركيز على جودة الحاكمية المؤسسية لما لها من دور بارز في جذب المستثمرين.

3-دراسة (Htay et al, 2013) بعنوان:

"**Impact of Corporate Governance on Disclosure Quality: Empirical Evidence from Listed Banks in Malaysia**"

هدفت هذه دراسة التعرف إلى أثر الحاكمية المؤسسية في جودة الإفصاح. أجريت الدراسة التجريبية على البنوك الماليزية البالغة 12 بنكا. واعتمدت الدراسة في إجراءاتها على متغيرات الحاكمية المؤسسية الآتية: هيكلية مجلس الإدارة، تكوين مجلس الإدارة، حجم مجلس الإدارة، ملكية المديرين، ملكية المؤسسات، سندات الملكية. قام الباحثون بتطوير مؤشر الإفصاح للتحقق من البيانات المفصح عنها في التقارير السنوية وتحديد درجة الإفصاح. كما قام الباحثون أيضا بتطوير استبانة للتعرف على آراء المحاسبين والمحللين الماليين. أوردت نتائج الدراسة أنه يمكن الحصول على أفضل إفصاح للتقارير السنوية من خلال الفصل بين هياكل مجلس الإدارة، زيادة نسبة المديرين المستقلين وغير التنفيذيين، زيادة حجم مجلس الإدارة، تقليل ملكية المديرين والمؤسسات وسندات المساهمين، وأوصت الدراسة الباحثين في المستقبل لتوسيع نطاق الدراسة، ولمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية، والهيئات التنظيمية وصانعي السياسات لصياغة مزيد من القواعد واللوائح، وأوصت الدراسة بوجوب استخدام البنوك غير المدرجة في البورصة لأنها تمثل جودة الإفصاح بشكل أوسع في تقاريرها السنوية.

4-دراسة Alam, and Sahah (2013) بعنوان:

" **Corporate Governance and its Impact on Firm Risk**"

هدفت هذه دراسة إلى استقصاء العلاقة بين حوكمة الشركات وأثرها في مخاطر الشركة. تكونت عينة الدراسة من 106 شركات باكستانية عملت خلال فترة زمنية امتدت لست سنوات من (2005-2010). توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها: وجود تأثير سلبي لسيطرة العائلة، وسيطرة البنك على مخاطر الشركة. من ناحية ثانية، تبين وجود علاقة إيجابية بين هيكل الملكية وازدواجية رئيس مجلس الإدارة/ المدير التنفيذي مع المخاطر. وهذا يقترح اتجاه الشركات لإيجاد مزيد من السيطرة غير العائلية على مجلس الإدارة، وعدم السماح للبنوك بامتلاك حصة الأغلبية في أسهم الشركة. وأوصت الدراسة بناء على النتائج بضرورة أن يكون لدى المديرين ملكية معقولة في أسهم الشركة حتى يتمكنوا من اتخاذ قرار يصب في مصلحة

الشركة وزيادة قيمة أسهمهم. كما أوصت الدراسة بضرورة تولي المدير التنفيذي منصب الرئيس من أجل المحافظة على وحدة الأوامر واتخاذ أفضل القرارات.

5-دراسة (Al- Haddad, 2011) بعنوان:

" **The Effect of Corporate Governance on the Performance of Jordanian Industrial Companies: An Empirical study on Amman Stock Exchange**"

هدفت هذه دراسة إلى استقصاء أثر الحاكمية المؤسسية في أداء الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. كما هدفت الدراسة التعرف إلى طبيعة العلاقة بين الحاكمية المؤسسية من جهة والأداء ومجموعة عوامل أخرى (السيولة، حجم الشركة، حصص الأسهم، الربح) من جهة ثانية. تكون مجتمع الدراسة من 96 شركة صناعية أردنية تم اختيار 44 شركة بالطريقة العشوائية كعينة للدراسة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الربح (مقاس بأرباح كل سهم أو العوائد على الأصول) والحاكمية المؤسسية. كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ارتباط موجبة ومباشرة بين كل السيولة، وحجم الشركة، وحصص الأسهم من جهة وبين الحاكمية المؤسسية من جهة أخرى. وتوصلت الدراسة أيضا إلى وجود علاقة ارتباط موجبة بين الحاكمية المؤسسية وأداء الشركة. وأوصت الدراسة بضرورة اهتمام الشركات الصناعية الأردنية بممارسات الحاكمية المؤسسية مع التركيز على عوامل السيولة وحصص الأسهم وحجم الشركة.

6-دراسة (Syriopoulos and Tstatsaronis, 2011) بعنوان:

" **The Corporate Governance model of the shipping firms; Financial Performance Implications"**

هدفت هذه دراسة إلى وصف نموذج حوكمة الشركات المطبق على شركات الشحن اليونانية التي تجري عمليات تعديل للتكيف جراء تحولها من شركات خاصة أو عائلية إلى هيئات مدرجة في البورصة ومتعددة المساهمين. وهدفت هذه الدراسة التعرف إلى المتطلبات الصارمة المتعلقة بالأسهم وتحديدا بحوكمة الشركات. وسعت الدراسة إلى إجراء استقصاء محدث لتقييم أثر حوكمة الشركات ومبادئها على الأداء المالي لشركات الشحن.وشملت أبعاد الحوكمة المدروسة كل من: وجود مسؤولين تنفيذيين مرتبطين بالعائلة المؤسسة للشركة، تركز

ملكية الأسهم في أعضاء مجلس الإدارة، ومشاركة أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختيار عينة عشوائية من شركات الشحن اليونانية المدرجة في أسواق الأسهم الأمريكية كدراسة حالة. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن شركات الشحن الخاصة تقوم بتطبيق نموذج حوكمة خاص بها يختلف عن نماذج الحوكمة التقليدية.وبينت الدراسة بعد إجراء مقارنة بين شركات الشحن اليونانية والإسكندنافية وجود فروق بينها في الممارسات الشائعة المتعلقة بحوكمة الشركات المشتركة.

7-دراسة (Ettredge, et al 2011) بعنوان:

" The Effect of Firm Size, Corporate Governance Quality, and Bad News on Disclosure Compliance"

هدفت هذه دراسة إلى استقصاء أثر حجم الشركة، وجودة الحاكمية المؤسسية، والأخبار السيئة على الخضوع لعمليات الإفصاح. أجريت الدراسة على 161 شركة عاملة في مجال التمويل، والتصنيع، والتأمين داخل الولايات المتحدة الأمريكية. وتم تقسيم الشركات إلى مجموعتين: مجموعة أفصحت عن الأخبار السيئة، ومجموعة لم تفصح عن الأخبار السيئة. وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي لم تذعن لعمليات الإفصاح كانت لديها مستوى منخفض من جودة الحاكمية المؤسسية، وحاجة أقل للتمويل الخارجي. ودعت الدراسة من خلال توصياتها إلى زيادة إخضاع الشركات لعمليات الإفصاح، وإيجاد تشريعات تتوافق مع حجم الشركة، وإعفاء الشركات الصغيرة من متطلبات المراقبة الداخلية.

8-دراسة (khodadadi, et al 2010) بعنوان:

" The Effect of Corporate Governance Structure on The Extent of Voluntary Disclosure in Iran"

هدفت هذه دراسة التعرف إلى أثر بنية الحاكمية المؤسسية في درجة الإفصاح الاختياري لدى الشركات المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية. شملت الدراسة عينة من الشركات الإيرانية بلغ عددها 106 شركات. اعتمد الباحثون حجم مؤسسة التدقيق ونوعها كمتغيرات ضابطة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النسبة المئوية للمديرين المستقلين داخل مجلس الإدارة ودرجة الإفصاح التطوعي. كما بينت النتائج وجود علاقة دالة إحصائية بين النسبة المئوية للمستثمرين بصورة شركات ودرجة الإفصاح التطوعي.

9-دراسةSwitzer and Tang(2009) بعنوان:

" The Impact of Corporate Governance on the Performance of U.S. Small-Cap Firms"

هدفت هذه دراسة التعرف إلى أثر الحاكمية المؤسسية في أداء بعض الشركات الأمريكية الصغيرة وقيمتها. وشملت عينة الدراسة 245 شركة صغيرة تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية التي تم اختيارها بناء على مؤشر S & P 600 من أصل 1225 شركة. وجرى اختيار الشركات التي قدمت تقاريرها المالية على مدى الفترة الزمنية 2000- 2004. واختبرت الدراسات الارتباطات بين العوامل الخارجية والداخلية للحوكمة وأداء الشركات.وتوصلت الدراسة إلى وجود ارتباطات إيجابية بين استقلالية مجلس الإدارة، فعالية الشركة، ملكية المديرين التنفيذيين، والدفع حسب الأداء. كما أوضحت الدراسة وجود علاقة ارتباط عكسية بين استخدام الدين وأداء الشركات.

الجدول (1)

ملخص للدراسات السابقة وأهم أهدافها، ونتائجها، ومكان إجرائها:

ت	اسم الدراسة	السنة	مكانها	أهم أهدافها	أهم نتائجها
	الدراسات باللغة العربية				
1	**حسين ومحمد**	**2012**	الجزائر	هدفت الدراسة استقصاء أثر حوكمة الشركات على الإفصاح والشفافية وجودة القوائم المالية المستندة إلى النظام المحاسبي المالي، وعرض العلاقة التكاملية فيما بينهم.	إن الآليات المحاسبية المستندة إلى مفهوم الحوكمة قادرة على إنتاج معلومات محاسبية ذات فائدة لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمنشأة، ومن الأهمية أيضا أن يتم إعداد تلك المعلومات وفقا لمعايير الجودة والشمولية بحيث يمكن الاعتماد عليه أو بطريقة تعكس ثقة ذوي المصالح بالمنشأة وإدارتها.
2	**الشيخ**	**2012**	فلسطين	هدفت الدراسة التعرف إلى قواعد، والمبادئ الخاصة بحوكمة الشركات، وتأثيرها على سعر السهم	إن حرص الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين على تطبيق الحوكمة بغرض تحقيق جودة المعلومات المحاسبية كان له أثر إيجابي على سعر السهم، وأيضا بالرغم من وجود أساس مطبق لقواعد الحوكمة إلا أنه مازال بحاجة إلى المزيد من التطوير.

ت	اسم الدراسة	السنة	مكانها	أهم أهدافها	أهم نتائجها
	الدراسات باللغة العربية				
3	**العازمي**	**2012**	الكويت	هدفت الدراسة التعرف إلى دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية.	وجود أثر إيجابي للحوكمة بأبعادها المختلفة (دليل حوكمة الشركات، حفظ حقوق المساهمين، المعاملة المتساوية بين المساهمين، دور أصحاب المصالح في ممارسة سلطات الإدارة، الإفصاح والشفافية، مسؤوليات مجلس الإدارة) على رفع القدرة التنافسية لتلك الشركات.
4	**رياض**	**2012**	مصر	هدفت الدراسة التعرف إلى دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح في الشركات الأدوية المدرجة في البورصة المصرية.	وجود علاقة عكسية بين حوكمة الشركات وإدارة الأرباح في الشركات الأدوية المصرية.
5	**العبدلي**	**2012**	الكويت	هدفت الدراسة قياس أثر تطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية في قوة جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.	وجود تأثير لتطبيق دعائم الحاكمية المؤسسية والإفصاح والشفافية، والمساءلة والعدالة والاستقلالية، والقوانين والأنظمة في جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية.
6	**أبو قاعود**	**2011**	الأردن	هدفت الدراسة التعرف إلى أثر أبعاد الحوكمة في عمليات الإصلاح المؤسسي في وزارة الصناعة والتجارة الأردنية من وجهة نظر الإدارة العليا.	وجود أثر للحوكمة بأبعادها السبعة في عمليات الإصلاح المؤسسي.
7	**آل غزوي**	**2010**	السعودية	هدفت الدراسة التعرف إلى أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية.	وجود أثر لحوكمة الشركات على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية.

ت	اسم الدراسة	السنة	مكانها	أهم أهدافها	أهم نتائجها
	الدراسات باللغة العربية				
8	**أبو حمام**	**2009**	فلسطين	هدفت الدراسة التعرف إلى أثر قواعد الحوكمة في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية.	ساهم تطبيق قواعد الحوكمة بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وتطوير ثقافة الحوكمة كان له أثر كبير في تحسين مكانة الشركات واستمراريتها نحو تحقيق أهدافها.
9	**عبد الصمد**	**2009**	الجزائر	هدفت الدراسة إلى توضيح دور المراجعة الداخلية بوصفها إحدى وسائل تطبيق حوكمة الشركات.	عمل المراجعة يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية مرتبطة بالمراجع الداخلية وهي أهليته، واستقلاليته، وجودة أدائه، ويعتمد دور المراجعة الداخلية عند تطبيق حوكمة المؤسسات على ثلاثة مجالات هي تقيم نظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر، والتفاعل الجيد مع باقي أطراف حوكمة المؤسسات.

ت	اسم الدراسة	السنة	مكانها	أهم أهدافها	أهم نتائجها
	الدراسات باللغة الإنجليزية				
1	**Al Ramahi et al**	**2014**	الأردن	هدفت الدراسة التعرف إلى النتائج المرتبة على تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية.	وجود تطبيق مرتفع للحاكمية المؤسسية في الشركات الأردنية الكبيرة، افتقار المسؤولين إلى الوعي بأهمية مبادئ الحاكمية المؤسسية، افتقار الشركات إلى السرية عندما يتعلق الأمر بتبادل المعلومات المتعلقة بالأنظمة المالية مع المستخدمين الخارجين، ارتفاع سمة عدم الاستحواذ على مهام التنفيذية من قبل المديرين التنفيذيين.
2	**Anand**	**2013**	كندا	هدفت الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين مستوى تطبيق الحوكمة في الشركات وقيمة الشركة.	وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين مستوى الحاكمية المؤسسية وقيمة الشركة.
3	**Htay et al**	**2013**	ماليزيا	هدفت الدراسة التعرف إلى أثر الحاكمية المؤسسية في جودة الإفصاح.	أنه يمكن الحصول على أفضل إفصاح للتقارير السنوية من خلال الفصل بين هياكل مجلس الإدارة، زيادة نسبة المديرين المستقلين

ت	اسم الدراسة	السنة	مكانها	أهم أهدافها	أهم نتائجها
					وغير التنفيذيين، زيادة حجم مجلس الإدارة، تقليل ملكية المديرين والمؤسسات وسندات المساهمين.
4	**Alam and Sahah**	**2013**	الباكستان	هدفت الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين حوكمة الشركات وأثرها في مخاطر الشركة.	وجود تأثير سلبي لسيطرة العائلة وسيطرة البنك على مخاطر الشركة، ومن ناحية ثانية تبين وجود علاقة إيجابية بين هيكل الملكية وازدواجية رئيس مجلس الإدارة/المدير التنفيذي مع المخاطر، وهذا يقترح اتجاها للشركات لإيجاد مزيد من السيطرة غير العائلية على مجلس الإدارة وعدم السماح للبنوك بامتلاك حصة الأغلبية في أسهم الشركة.
5	**Al-Haddad**	**2011**	الأردن	هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر الحاكمية المؤسسية في أداء الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وعلى طبيعة العلاقة بين الحاكمية المؤسسية من جهة والأداء من جهة ثانية.	وجود علاقة ارتباط موجبة بين الربح(مقاس بأرباح كل سهم أو العوائد على الأصول) والحاكمية المؤسسية، وأيضا وجود علاقة ارتباط موجبة ومباشرة بين كل السيولة، وحجم الشركة، وحصص الأسهم من جهة وبين الحاكمية المؤسسية من جهة أخرى.
6	**Syriopoulos and Tstatsaronis**	**2011**	اليونان	هدفت الدراسة إلى وصف نموذج حوكمة الشركات المطبق على شركات الشحن اليونانية والتي تجري عمليات تعديل للتكيف جراء تحولها من شركات خاصة أو عائلية إلى هيئات مدرجة في البورصة ومتعددة المساهمين.	أن الشركات الشحن الخاصة تقوم بتطبيق نموذج حوكمة خاص بها يختلف عن نماذج الحوكمة التقليدية، وبينت الدراسة بعد إجراء مقارنة بين الشركات الشحن اليونانية والاسكندنافيه وجود فروق بينها في الممارسات الشائعة المتعلقة بحوكمة الشركات المشتركة.
7	**Ettredge, et al**	**2011**	أمريكا	هدفت الدراسة إلى استقصاء أثر حجم الشركة، وجودة الحاكمية المؤسسية، والأخبار السيئة على الخضوع لعمليات الإفصاح.	أن الشركات التي لم تذعن لعمليات الإفصاح كانت لديها مستوى منخفض من جودة الحاكمية المؤسسية وحاجة أقل للتمويل الخارجي.
8	**Khodadadi, et al**	**2010**	أيران	هدفت الدراسة التعرف إلى أثر بنية الحاكمية المؤسسية في درجة الإفصاح	وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النسبة المئوية للمديرين المستقلين داخل مجلس الإدارة

ت	اسم الدراسة	السنة	مكانها	أهم أهدافها	أهم نتائجها
				الاختياري لدى الشركات المدرجة في سوق طهران للأوراق المالية.	ودرجة الإفصاح التطوعي، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين النسبة المئوية للمستثمرين بصورة شركات ودرجة الإفصاح التطوعي
9	**Switzer and Tang**	**2009**	أمريكا	هدفت هذه الدراسة التعرف إلى أثر الحاكمية المؤسسية في أداء بعض الشركات الأمريكية الصغيرة وقيمتها.	وجود ارتباطات إيجابية بين استقلالية مجلس الإدارة، فعالية الشركة، ملكية المديرين التنفيذيين، والدفع حسب الأداء.

2-3-4 ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تبحث الدراسة في الحاكمية المؤسسية، وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان، ومن خلال العرض السابق لنتائج الدراسات السابقة في مجال الحاكمية المؤسسية، وأدائها، ومخاطرها، وتقييم الأداء المالي، ومستوى الإفصاح بالمعلومات المحاسبية يتضح أن معظم الدراسات السابقة تناولت دراسة الحاكمية المؤسسية في إطار المؤسسات، والمعايير التي وضعتها لجنة بازل في مؤتمرها عن الحاكمية المؤسسية، وركزت الدراسات السابقة على بعض مبدأ الحاكمية المؤسسية مثل المخاطر، والقيمة التنافسية، والبيئة الداخلية، والخارجية للمنشآت.

لذلك تميزت هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بأنها ركزت على عدة أبعاد لمبدأ الحاكمية المؤسسية وهي ضمان وجود أساس فعال، ومبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل، ومبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات المهنية وأخلاقيات المهنة، وحفظ حقوق أصحاب المصالح، ومبدأ الشفافية والإفصاح عنه، ومبدأ صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤوليتها وجميعها متغيرات مستقلة، وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، والذي لم تتطرق له الدراسات السابقة على حد علم الباحث كمتغير تابع في دراساتها إلا دراسة (آل غزاوي، 2010) والمطبقة في المملكة العربية السعودية، ومن خلال ذلك تسعى الدراسة الحالية إلى الوصول إلى نتائج جديدة لم تبحث فيها الدراسات السابقة، ومن المتوقع أن تقدم هذه الدراسة مادة علمية مفيدة تثري المخزون المعرفي المحاسبي، وأضافة أن مجتمع الدراسة هو الشركات الخدمية والتي لم تبحث سابقاً على حد علم الباحث.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

3-1 المقدمة

3-2 نوع الدراسة

3-3 منهج الدراسة

3-4 مجتمع الدراسة وعينتها

3-5 أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات

3-6 المعالجة الإحصائية

3 ــ 7 اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها

3-8 إجراءات الدراسة

3-9 الأساليب الإحصائية المستخدمة

3-1 المقدمة:

تعد المنهجية الطريقة التي سيسلكها الباحث أو الخطة التي تبين طرق إجراءات جمع البيانات وتحليلها وتحديدها. وفي هذا الفصل سيتم عرض الإجراءات المنهجية التي استعان بها الباحث للإجابة عن تساؤلات الدراسة، بما يحقق أهداف الدراسة بحيث شملت هذه الإجراءات تحديداً لنوع الدراسة بناء على المعلومات المتوافرة لدى الباحث، والأهداف الرئيسة للدراسة، وكذلك تحديد المنهج المستخدم في الدراسة بحيث يشير إلى الكيفية المتبعة في دراسة المشكلة موضوع الدراسة، وتم تحديد مجتمع الدراسة وعينتها، ثم تحديد أداة جمع البيانات بحيث تشير إلى الوسيلة التي سيتم جمع البيانات اللازمة، ومن ثم اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها، والانتقال إلى الإجراءات التنفيذية من خلال جمع البيانات، وتحديد أسلوب التحليل، والانتقال إلى المرحلة النهائية من الإجراءات البحثية من خلال التحليل الإحصائي للبيانات وتفسيرها.

3-2 نوع الدراسة:

يمكن أن تعدّ هذه الدراسة من الدراسات الاستقرائية، أو الكشفية، وحيث هدفت على حد علم الباحث في الدراسات السابقة التي تناولت هذه القضية بالدراسة والبحث، ولذا فالدراسة الاستكشافية ستتيح للباحث فرصة التعرف إلى مبادئ الحوكمة المؤسسية، وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية للشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان، ويكون ذلك من خلال الاطلاع على البحوث السابقة التي لها صلة بمشكلة الدراسة، والرجوع إلى الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة بالبحث من قريب أو بعيد، وأيضاً الرجوع إلى ذوي الخبرة العلمية والعملية بموضوع الدراسة.

3-3 منهج الدراسة:

يعمد منهج الدراسة على تحليل الظاهرة، وكشف العلاقات بين أبعادها المختلفة، وإيجاد التفسير العلمي والاستنتاج على ضوئه، سعياً في تحسين الواقع وتطويره كما اتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للحصول على المعلومات الكافية، والدقيقة على مبادئ الحوكمة المؤسسية، وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية للشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان، ومن ثم تحليلها، وتفسيرها بما يخلص إلى تحديد مؤشرات معالجة المشكلة، ويشمل هذا النهج الوصفي التحليلي ما يأتي:

1- الجانب النظري متمثلا بالدوريات، والأبحاث، والرسائل العلمية التي كتبت في جوانب الدراسة حيث تم الانتفاع بها في تحديد مفاهيم الدراسة، ومشكلتها، وصياغة فرضياتها.

2- الجانب العملي ويمثل في استبانة سيتم تفصيلها في بند أساليب جمع البيانات.

3-4 مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان وعددها (57) وتمّ اختيار عينة الدراسة من جميع العاملين ممن هم بصفة مدير شركة، ومدير تدقيق داخلي، وبناءً عليه تمت مخاطبة الجهات المسؤولة، والحصول على التصاريح المطلوبة، إذ تم توزيع استبانتين على كل شركة بحيث بلغ عدد الاستبانات الموزعة (114) وعند تدقيق الاستبانات ومراجعتها تم استبعاد (22) استبانة وذلك بسبب تلفها وعدم الاجابه على بعضها، واعتماد (92) استبانة صالحة لغايات التحليل الإحصائي، أي ما نسبته 80.7% من أصل الموزع.

3 ــ 5 اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها.

إن طبيعة موضوع الدراسة تحتم على الباحث اختيار منهج معين للدراسة، وأداة دون أخرى لجمع البيانات اللازمة، غير أن الأمر لا يتوقف عند هذا الحدّ، فإن درجة الدقة العلمية التي تحققها معالجة الباحث لموضع البحث على النحو الذي يحقق الأهداف المنوطة به أمر لا يتوقف على مجرد اختيار أنسب المناهج، بل يتوقف أيضاً على كفاءة الأدوات التي يستخدمها الباحث لجمع البيانات اللازمة لبحثه، أي من الأهمية بمكان أن يتعرف الباحث إلى مدى الثقة في البيانات التي يحصل عليها من خلال استخدامه لهذه الأدوات، وترتبط درجة الثقة في البيانات التي يجمعها الباحث بمشكلة منهجية مهمّة تعرف باسم مشكلة الصدق والثبات.

1- صدق الاستبانة (Validity): حيث يشير إلى خاصية الأداة في قياس ما تهدف لقياسه، ومن أهم الشروط التي يجب توافرها في بناء المقاييس، والاختبارات، وفقدان هذا الشرط يعني عدم صلاحية المقياس، وعدم اعتماد نتائجه، ويحتاج الباحث في دراسته إلى التحقق من صدق مقياسه، وللصدق طرق متعددة اعتمد الباحث على:

- **الصدق الظاهري:** إن أفضل وسيلة لاستخدام الصدق الظاهري هي قيام عدد من المختصين بتقدير مدى تمثيل فقرات المقياس للصفة المراد قياسها، وعلى هذا الأساس قمنا باستخراج هذا النوع من الصدق من خلال عرض فقرات الاستبانة على مجموعة من المحكمين، وبلغ عددهم (8)، والأخذ بآرائهم حول صلاحية كل فقرة لقياس الغرض

الذي وضعت من أجله، وقد أيد المحكمون صلاحية فقرات الاستبانة. انظر الملحق رقم (2).

- **الصدق من معامل الثبات:** وتعتمد هذه الطريقة على استخراج معامل الثبات لوجود ارتباط قوي بين صدق الاختبار وثباته إذ إن المقياس الصادق يكون دائماً ثابتاً

2- ثبات أداة الدراسة (الاستبانة):

يقصد بالثبات الدقة، والاتساق في أداء الأفراد، والاستقرار في النتائج عبر الزمن، فالاختبار الثابت يعطي النتائج نفسها إذا طبق على المجموعة نفسها من الأفراد مرة أخرى.

لقد تم التأكد من مدى ثبات أداة الدراسة المستخدمة في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها الاستبانة من خلال احتساب معامل كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) للاتساق الداخلي، حيث تكون النتيجة مقبولة إحصائياً إذا كانت قيمته أكبر من (0.60) وكلمّا اقتربت القيمة من (1) واحد أي (100%)، دلّ هذا على درجات ثبات أعلى لأداة الدراسة، وبالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (4) نجد أن نتيجة كرونباخ ألفا الكلية كانت (98.57)، لذا يمكن وصف أداة هذه الدراسة بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها من خلالها مناسبة لقياس المتغيرات، وتخضع لدرجة اعتمادية عالية.

جدول رقم (2)

صدق أداة الدراسة وثباتها للمتغيرات

المتغيرات	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفا
المتغيرات المستقلة (الحاكمية المؤسسية)	74	%98.34
مبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية	15	%93.48
مبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل	20	%95.5
مبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية	9	%92.78
مبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح	6	%85.92
مبدأ الإفصاح والشفافية	10	%91.34
مبدأ صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته	14	%93.77
المتغير التابع (الإفصاح في المعلومات المحاسبية)	10	%94.28
المؤشر الكلي	84	%98.57

نلاحظ من الجدول (4) أن درجة الثبات للمتغيرات تراوحت بين 85.92% – 95.5% لمتغيرات الحاكمية المؤسسية بينما 94.28% لمتغير الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وهي نسب توصف الثبات كونها أعلى من النسبة المقبولة 60%.

3-6 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

اعتمد الباحث على عدد من الأساليب الإحصائية التي تتفق وطبيعة الدراسة وهي كما يأتي:

1. مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures) وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، حيث تم استخراج النسب المئوية والتكرارات، وذلك لتحليل إجابات العينة عن فقرات الاستبانة، وتحديد الأهمية النسبية، واتجاه محاور الدراسة وأبعادها، فقد تم استخراج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية.
2. اختبار (Kolmogorov - Smirnov) والذي يستخدم لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، لتحديد أي الطرق الإحصائية التي سوف نستخدمها في اختبار الفرضيات، (البيانات المعلمية والامعلمية)، وذلك للتأكد إذا ما كانت البيانات تقع تحت التوزيع الطبيعي أم لا، (أبو زيد، 2010).
3. اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) لاختبار الفرضية الرئيسية، يستخدم الانحدار الخطي المتعدد عندما نفترض وجود أكثر من متغير مستقل تؤثر على المتغير التابع، حيث يساعدنا على التعرف إلى مقدار الاختلاف الموجود في المتغير التابع، حيث إذا كان هناك علاقة أو أثر بين المتغير المستقل والمتغير التابع فإننا نستخدم المعلومات في المتغير المستقل لتحسين العلاقة التنبئية في المتغير التابع. (النجار والزعبي 2013، ص239).
4. اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) لاختبار الفرضيات الفرعية المنبثقة عن الفرضية الرئيسية، يستخدم الانحدار الخطي البسيط عندما نفترض وجود متغير مستقل يؤثر على متغير تابع، وباختصار فإن تحليل الانحدار الخطي البسيط يساعدنا على التعرف إلى مقدار الاختلاف الموجود في المتغير التابع والذي يمكن تفسيره عن طريق المتغير المستقل.
5. معامل ثبات أداة الدراسة (Cronbach Alpha) لاختبار ثبات أداة الدراسة.

3-7 أدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات:

تعدّ البيانات والمعلومات العمود الفقري للقيام بأي بحث أو دراسة، وبقدر ما يتم جمع تلك البيانات، والمعلومات بأدوات مناسبة بالقدر الذي تنتج عنه نتائج سليمة، وواقعية ودقيقة. ومن خلال العرض القادم سيتم تحديد نوعين من أدوات جمع البيانات الأكثر ملاءمة لطبيعة هذه الدراسة وأهدافها.

لتحقيق أهداف الدراسة النظرية منها والتطبيقية، سيتطلب الأمر من الباحث الاعتماد على مصدرين للحصول على المعلومات، وهي:

1- **المصادر الأولية:** تتمثل أداة الدراسة في استبانة تم تطويرها لتناسب الدراسة وعنوانها، وقد تمت بلورة مدلولاتها اعتمادا على ما تم طرحه نظريا في أدبيات الدراسة بالإضافة إلى الاستفادة من الأدوات المستخدمة في جمع البيانات في الدراسات السابقة حيث تكونت الاستبانة من:

الجزء الأول: ويتضمن الخصائص العامة (الديموغرافية).

الجزء الثاني: ويتضمن فقرات الاستبانة الخاصة بالمتغير المستقل (مبادئ الحوكمة المؤسسية).

الجزء الثالث: ويتضمن فقرات الاستبانة الخاصة بالمتغير التابع (مستوى الإفصاح عن المعلومات المحاسبية). وقد تم قياس المتغيرات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي المبين في الجدول(2).

الجدول (3): مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في أداة الدراسة

دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
5	4	3	2	1

2- **المصادر الثانوية:** وذلك بالاعتماد على الكتب والمراجع والرسائل العلمية والمقالات المنشورة، وكذلك الدراسات في الدوريات المختلفة. كما تم الاستعانة بقواعد البيانات الإلكترونية والإنترنت للحصول على أحدث الأبحاث العالمية حول الموضوع مدار البحث.

3-8 إجراءات الدراسة:

بعد أن تم إعداد الدراسة بشكل نهائي من خلال التحقق من صدق الأداة وثباتها، تم اتخاذ إجراءات موافقة من الجهات المعنية للسماح بتوزيع أداة الدراسة ميدانيا ً على المبحوثين الذين يمثلون عينة الدراسة، وبعد ذلك تم إدخال البيانات، ومعالجتها إحصائيا بالحاسب الآلي عن طريق برنامج SPSS ومن ثم استخراج النتائج بعد تحليل البيانات.

3-9 المعالجة الإحصائية:

لقد تم ترميز البيانات وإدخالها في الحاسب الآلي، ومعالجتها باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، كما استخدم الباحث مستوى الدلالة 0.05 في اختبار فرضياته، ولتوظيف البيانات التي جمعها لتحقيق أهداف الدراسة، واختبار فرضياتها فقد تم استخدام الأساليب الإحصائية الوصفية، وكذلك الأسلوب الإحصائي الاستدلالي، والجدول رقم (3) يوضح عملية الترميز بالتفصيل.

جدول رقم (4)

ترميز أداة الدراسة حسب المتغيرات

المتغير	الترميز	عدد الفقرات
ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية	Q1-Q15	15
حماية حقوق حملة الأسهم، والتعامل معهم بشكل عادل	Q16-Q35	20
التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية	Q36-Q44	9
حفظ حقوق أصحاب المصالح	Q45-Q50	6
الإفصاح والشفافية	Q51-Q60	10
صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته	Q61-Q74	14
الإفصاح في المعلومات المحاسبية	Q75-Q84	10

الفصل الرابع

عرض النتائج واختبار الفرضيات

4-1 وصف خصائص عينة الدراسة

4-2 مقياس أداة الدراسة

4-3 عرض نتائج الدراسة

4-4 اختبار التوزيع الطبيعي

4-5 اختبار الفرضيات

1-4 وصف خصائص عينة الدراسة:

هدف هذا الجزء من الدراسة إلى بيان الخصائص الشخصية، والوظيفية لعينة الدراسة من حيث الجنس، العمر، الخبرة في مجال العمل، المؤهل العلمي، والجداول الآتية توضح إجابات العينة حول المعلومات الشخصية.

1) النوع الاجتماعي:

جدول رقم (5)

توزيع عينة الدراسة حسب الجنس

النوع الاجتماعي	التكرار	النسبة %	الشكل التوضيحي
ذكر	80	87.0	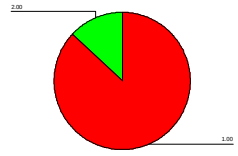
أنثى	12	13.0	
المجموع	**92**	**%100**	

نلاحظ أن 87% من العينة ذكور وعددهم 80 فردا، بينما 13 %منها إناث وعددهم 12 فردا، ويعزى الباحث السبب إلى أن المؤسسات تفضل تعيين الذكور لقدراتهم الإنتاجية أكثر من الإناث، ولقدرتهم على السيطرة على المشاكل والمخاطر داخل الشركات.

2) العمر:

جدول رقم (6)

توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة%	الشكل التوضيحي
أقل من 25 سنة	1	1.1	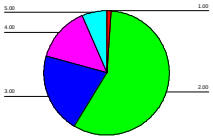
25-أقل من 30 سنة	53	57.6	
30- أقل من 40 سنة	19	20.7	
40- أقل من 50 سنة	13	14.1	
50 سنة فأكثر	6	6.5	
المجموع	**92**	**%100**	

نلاحظ أن 57.6% من العينة تتراوح أعمارهم بين 25 إلى أقل من 30 سنة تليها 20.7% منها تتراوح أعمارهم بين 30 إلى أقل من 40 سنة بينما 14.1% منها تتراوح أعمارهم بين 40 إلى أقل من 50 سنة و 1.1% من العينة يقل عمره عن 25 سنة، نلاحظ من هذا الجدول أن أغلب العاملين في الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان هم في سن 25 إلى أقل من 30 مما يدل أن معظم عاملي هذه الشركات من الشباب.

3) الخبرة في مجال العمل:

جدول رقم (7)

توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

الخبرة	التكرار	النسبة %	الشكل التوضيحي
أقل من 3 سنوات	–	–	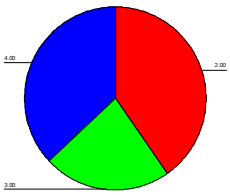
3– أقل من 6 سنوات	37	40.2	
6– أقل من 9 سنوات	21	22.8	
9– أقل من 12 سنة	34	37.0	
12 سنة فأكثر	–	–	
المجموع	**92**	**%100**	

نلاحظ أن 40.2% من العينة تتراوح خبرتهم بين 3– أقل من 6 سنوات وعددهم 37 فردا بينما 37% منها من 9 – أقل من 12 سنة، وعددهم 34 فردا تليها 22.8% تتراوح خبرتهم بين 6– أقل من 9 سنوات وعددهم 21 فردا، حيث نلاحظ من هذا الجدول أن الخبرة في مجال العمل تكون مرتفعة في سن 3 أقل من 6 مما يدل على أن الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان أكثر نسبة الخبرة فيها بهذا السن.

4) المؤهل العلمي:

جدول رقم(8)

توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة %	الشكل التوضيحي
دبلوم فما دون	1	1.1	
بكالوريوس	65	70.7	
ماجستير	17	18.5	
دكتوراه	9	9.8	
شهادات مهنية	–	–	
المجموع	92	%100	

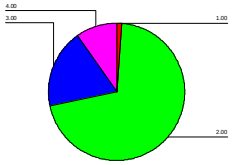

العينة تتكون من مدراء شركات ومدراء التدقيق الداخلي في الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان ونلاحظ أن 70.7% من العينة يحملون مؤهلات علمية بدرجة البكالوريوس بينما 18.5% منها ماجستير تليها 9.8% دكتوراه وأخيرا 1.1% دبلوم، نلاحظ من هذا الجدول أن نسبة المؤهل العلمي تكون مرتفعة في البكالوريوس مما يدل على أن العاملين في الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان هم من حاملي هذه الشهادات أكثر من غيرها.

4-2 مقياس أداة الدراسة:

حيث تم اتباع مقياس ليكرت الخماسي ومعالجته لاستخراج درجة الأهمية حسب الجدول أدناه.

جدول رقم (9)

يقيس درجة معالجة مقياس ليكرت

يتم اعتماد ثلاثة مستويات للدرجة باستخدام (5-1) / 3 = 1.33

المتوسط الحسابي	درجة الاتفاق
2.33-1	متدنية
3.66-2.34	متوسطة
5-3.67	مرتفعة

4-3 عرض نتائج الدراسة

4-3-1 الحاكمية المؤسسية:

1. مبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية

لقد تم استخراج الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الأهمية، والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو فقرات ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية أدناه كما يبين الجدول (10).

جدول (10)

الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية لمبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
1	تقوم الإدارة بالعمل على تحقيق رؤية الشركة ورسالتها.	3.8587	0.67256	مرتفعة	12
2	يوجد تقسيم للمسؤوليات بين الوظائف التنفيذية، والإشرافية.	3.9674	0.70245	مرتفعة	7
3	القوائم المالية تعد وفقا للمعايير الدولية.	3.9348	0.72331	مرتفعة	9
4	القوائم المالية تعد وفقا للتشريعات المحلية.	3.9674	0.77674	مرتفعة	8
5	يعزز نظام الرقابة في الشركة مبادئ الحاكمية.	4.1304	0.59701	مرتفعة	2
6	تقوم لجان التدقيق بعملها دون تدخل الإدارة.	3.9783	0.69501	مرتفعة	6
7	يوجد فصل بين الملكية والإدارة.	3.9239	0.84168	مرتفعة	11
8	توجد تشريعات واضحة.	3.7283	0.86575	مرتفعة	14
9	التشريعات تضمن تحقيق مصالح المساهمين.	4.2935	0.68801	مرتفعة	1
10	تلتزم الشركة بتضمين التقارير المالية مؤشرات الشفافية والكفاءة.	4.1087	0.73315	مرتفعة	3
11	تلتزم الشركة بالهيكل الوظيفي والوصف الوظيفي لتحديد المسؤوليات.	4.0652	0.69225	مرتفعة	4
12	تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات بشكل دوري.	3.8261	0.92116	مرتفعة	13

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
13	تقوم المؤسسات الرقابية بدورها في مراقبة أعمال الشركة ومتابعتها.	3.9239	0.68314	**مرتفعة**	**10**
14	تقوم الشركة بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بمبادئ تطبيق الحاكمية المؤسسية.	4.0435	0.79715	**مرتفعة**	**5**
15	تعمل إدارة الشركة على تحسين سمعتها لدى الجمهور.	3.6304	0.84798	**متوسطة**	**15**
	المؤشر الكلي	**3.958**	**0.5451**	**مرتفعة**	

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) وبلغ المؤشر الكلي (3.958) حيث حملت الفقرة (9) أعلى درجة من الأهمية التي تنص على أن "التشريعات تضمن تحقيق مصالح المساهمين" بمتوسط حسابي (4.2935)، وبانحراف معياري (0.68801). حيث تتصف هذه الفقرة بشدة القبول للعينة حيث كانت الردود عليها بدرجة تتراوح مابين دائما وغالبا وأحيانا. بينما حملت الفقرة (15) أقل درجة متوسطة من الأهمية التي تنص "تعمل إدارة الشركة على تحسين سمعتها لدى الجمهور" بمتوسط حسابي (3.6304) وانحراف معياري (0.84798). حيث تتصف هذه الفقرة بقبول العينة، وكانت الردود عليها بدرجة تتراوح ما بين أبدا ونادرا وأحيانا وغالبا ودائما. تشير هذه النتائج إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة ومتوسطة على جميع العبارات.

2. مبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم، والتعامل معهم بشكل عادل

تم استخراج الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الأهمية، والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو فقرات الحفاظ على حقوق حملة الأسهم، والتعامل معهم بشكل عادل كما يبين الجدول (11).

جدول (11)

الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية لمبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم، والتعامل معهم بشكل عادل

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
16	تتميز عملية تداول أسهم الشركة في سوق عمان المالي بالسهولة.	3.8478	0.88869	**مرتفعة**	**12**
17	للمساهمين حق تعيين المديرين والمدققين وعزلهم.	3.9674	0.76246	**مرتفعة**	**6**
18	يملك المساهمون حق الاشتراك في اقتراح وضع بنود جدول الأعمال.	3.5543	0.89399	**متوسطة**	**18**
19	لكل مساهم حق الترشح لعضوية مجالس الشركة.	3.7391	0.82368	**مرتفعة**	**14**
20	يملك المساهمون حق إلغاء قرارات مجلس الإدارة.	3.8913	0.84459	**مرتفعة**	**9**
21	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة.	3.8152	0.86354	**مرتفعة**	**13**
22	يتم تزويد المساهمين بقرارات مجلس الإدارة.	4.1196	0.78225	**مرتفعة**	**2**
23	يتم اطلاع المساهمين على إجراءات الإفصاح المالي.	4.1522	0.79745	**مرتفعة**	**1**
24	للمساهمين حق الحصول على المعلومات بشكل دوري.	4.0109	0.88323	**مرتفعة**	**3**
25	تقوم الشركة بالتواصل مع المساهمين والتأكيد على حضور اجتماعات الهيئة العامة.	3.6522	0.81786	**متوسطة**	**16**
26	تتميز عملية تحويل ملكية الأسهم ونقلها بالسهولة.	3.5326	0.88269	**متوسطة**	**19**
27	يتم معاملة جميع المساهمين من فئة حملة الأسهم نفسها بالتساوي.	3.5000	0.94346	**متوسطة**	**20**
28	يتم حماية حقوق صغار المساهمين من الممارسات الاستغلالية.	3.9783	0.82513	**مرتفعة**	**5**
29	يوجد وسائل تسهل اشتراك جميع المساهمين بالتصويت.	3.9891	0.85799	**مرتفعة**	**4**
30	يحق للمستثمرين الحصول على	3.9457	0.85632	**مرتفعة**	**7**

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
	المعلومات عن الشركة قبل شراء الأسهم.				
31	تتوفر سياسات تعويض فعالة لحماية حقوق المساهمين.	3.9239	0.86740	**مرتفعة**	**8**
32	يتم حماية خصوصية المساهمين في تعاملاتهم المالية الخاصة عند الإفصاح.	3.8478	0.85079	**مرتفعة**	**11**
33	تتيح الشركة عملية توكيل المساهمين لأشخاص آخرين لحضور الاجتماعات.	3.6413	0.88431	**متوسطة**	**17**
34	للمساهمين الأولوية في امتلاك الأسهم المعلنة للاكتتاب.	3.8587	0.79257	**مرتفعة**	**10**
35	للمساهمين حقوق التصويت المتساوية للفئة نفسها من حملة الأسهم.	3.7283	0.92704	**مرتفعة**	**15**
المؤشر الكلي		**3.834**	**0.6266**	**مرتفعة**	

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3)، وبلغ المؤشر الكلي (3.834) حيث حملت الفقرة (23) أعلى درجة من الأهمية التي تنص على "يتم اطلاع المساهمين على إجراءات الإفصاح المالي" بمتوسط حسابي (4.1522) وبانحراف معياري (0.79745).حيث تتصف هذه الفقرة بقبول العينة حيث كانت الردود عليها بدرجة نادراً وأحيانا وغالبا ودائما. بينما حملت الفقرة (27) أقل درجة متوسطة من الأهمية التي تنص على "يتم معاملة جميع المساهمين من فئة حملة الأسهم نفسها بالتساوي" بمتوسط حسابي (3.5000) وانحراف معياري (0.94346). حيث تتصف هذه الفقرة بقبول العينة وكانت الردود عليها موزعة ما بين أبداً ونادرا وأحيانا وغالبا ودائما. تشير هذه النتائج إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة ومتوسطة على جميع العبارات.

3. مبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية.

تم استخراج الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الأهمية، والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو فقرات التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية كما يبين الجدول (12).

جدول (12)

الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية لمبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
36	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقا لخبراتهم.	3.6848	0.92498	مرتفعة	9
37	يوجد معايير واضحة تحدد عضوية مجلس الإدارة.	4.4239	0.66686	مرتفعة	1
38	لا يقوم أعضاء مجلس الإدارة بشغل مناصب تنفيذية في الشركة.	4.1304	0.75908	مرتفعة	2
39	يلتزم مجلس الإدارة بسياسة الإفصاح والشفافية.	3.9891	0.79136	مرتفعة	4
40	يوجد في الشركة سياسة تفويض واضحة تلتزم بها المستويات الإدارية.	4.1196	0.79618	مرتفعة	3
41	يتم تقييم أداء الإدارة التنفيذية ومراجعتها في الشركة من حيث تطبيقها للاستراتيجيات والخطط والإجراءات.	3.7283	0.81339	مرتفعة	8
42	عدد اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة مناسب لحاجات الشركة وظروفها.	3.8261	0.76473	مرتفعة	7
43	يتم تحديد مهام اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة، وفترة تشكيلها.	3.8587	0.80631	مرتفعة	6
44	يتوفر في أعضاء لجنة التدقيق المؤهلات العلمية المناسبة (مؤهل علمي في المحاسبة أو المالية، شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية).	3.9239	0.82853	مرتفعة	5
المؤشر الكلي		**3.965**	**0.6347**	مرتفعة	

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) وبلغ المؤشر الكلي (3.965) حيث حملت الفقرة (37) أعلى درجة من الأهمية التي تنص على "يوجد معايير واضحة تحدد عضوية مجلس الإدارة" بمتوسط حسابي (4.4239) وبانحراف معياري (0.66686). حيث تتصف الفقرة بالقبول للعينة حيث كانت

الردود عليها موزعة ما بين نادرا وأحيانا وغالبا ودائما. بينما حملت الفقرة (36) أقل درجة مرتفعة من الأهمية التي تنص على "يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقا لخبراتهم" بمتوسط حسابي (3.6848) وانحراف معياري (0.92498)، حيث تتصف هذه الفقرة بقبول العينة، وكانت الردود موزعة عليها ما بين أبدأ ونادرا. تشير هذه النتائج إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات .

4. مبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح.

تم استخراج الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الأهمية، والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو فقرات حفظ حقوق أصحاب المصالح كما يبين الجدول (13).

جدول (13)

الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية لمبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
45	تعطى فرص عادلة للمستثمرين في امتلاك الأسهم.	4.1739	0.75022	**مرتفعة**	**1**
46	توجد تسهيلات لأصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون.	3.9783	0.78416	**مرتفعة**	**3**
47	يتم إشراك جميع العاملين في آليات تحسين الأداء.	3.9783	0.78416	**مرتفعة**	**4**
48	يوجد سياسات تعويض لأصحاب المصالح في حالة وجود ضرر.	4.0326	0.85743	**مرتفعة**	**2**
49	يوجد قنوات اتصال مرنة بين أصحاب المصالح، ومجلس الإدارة.	3.8587	0.67256	**مرتفعة**	**6**
50	يوجد في الشركة سياسات إدارة المخاطر في حال حصولها.	3.9674	0.70245	**مرتفعة**	**5**
المؤشر الكلي		**3.998**	**0.5828**	**مرتفعة**	

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) وبلغ المؤشر الكلي (3.998) حيث حملت الفقرة (45) أعلى درجة

من الأهمية التي تنص على "تعطى فرص عادلة للمستثمرين في امتلاك الأسهم" بمتوسط حسابي (4.1739) وبانحراف معياري (0.75022). حيث تتصف هذه الفقرة بقبول العينة، وكانت الردود عليها تتراوح من نادرا إلى دائما حيث كانت أكثر الإجابات إلى دائما. بينما حملت الفقرة (49) أقل درجة مرتفعة من الأهمية التي تنص على "يوجد قنوات اتصال مرنة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة " بمتوسط حسابي (3.8587) وانحراف معياري (0.67256). حيث تتصف هذه الفقرة بقبول العينة وكانت الردود تتراوح من نادرا إلى دائما تشير هذه النتائج إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات.

5. مبدأ الإفصاح والشفافية.

تم استخراج الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الأهمية، والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو فقرات الإفصاح والشفافية كما يبين الجدول (14).

جدول (14)

الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية لمبدأ الإفصاح والشفافية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
51	توفر الشركة معلومات الإفصاح المالي للمساهمين والمستثمرين.	3.9348	0.72331	**مرتفعة**	**9**
52	يتضمن التقرير السنوي للشركة الإفصاح عن عدد الاجتماعات حسب نوعها.	3.9674	0.77674	**مرتفعة**	**7**
53	يتم الإفصاح عن جميع قرارات مجلس الإدارة.	4.1304	0.59701	**مرتفعة**	**3**
54	تضع الشركة إجراءات عمل خطية وفقا لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.	3.9783	0.69501	**مرتفعة**	**6**
55	تعمل الشركة على استخدام موقعها الإلكتروني لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات.	3.9674	0.85743	**مرتفعة**	**8**
56	تقوم الشركة بالإفصاح عن سياستها اتجاه المجتمع المحلي، والبيئة.	3.7935	0.89612	**مرتفعة**	**10**
57	تقوم الشركة بالإفصاح عن عناصر المخاطرة الجوهرية المتوقعة.	4.2500	0.70516	**مرتفعة**	**2**
58	يتم الإفصاح عن الضمانات غير الإجبارية بشكل طوعي.	4.2717	0.72783	**مرتفعة**	**1**
59	يتم الإفصاح عن حجم أسهم أعضاء مجلس الإدارة.	4.1196	0.69286	**مرتفعة**	**4**
60	يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.	4.0326	0.81808	**مرتفعة**	**5**
	المؤشر الكلي	**4.044**	**0.5649**	**مرتفعة**	

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) وبلغ المؤشر الكلي (4.044) حيث حملت الفقرة (58) أعلى درجة من الأهمية التي تنص على "يتم الإفصاح عن الضمانات غير الإجبارية بشكل طوعي" بمتوسط حسابي (4.2717) وبانحراف معياري (0.72783). حيث تتصف هذه الفقرة بقبول العينة وكانت الردود عليها تتراوح من أحيانا إلى نادرا بينما حملت الفقرة (56) أقل درجة مرتفعة من الأهمية، التي تنص على "تقوم الشركة بالإفصاح عن سياستها اتجاه المجتمع المحلي والبيئة" بمتوسط حسابي (3.7935) وانحراف معياري (0.89612)، حيث تتصف هذه الفقرة بقبول العينة وكانت الردود عليها تتراوح من نادرا إلى دائما. تشير هذه النتائج إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات.

6.مبدأ صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته

تم استخراج الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الأهمية، والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو فقرات صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته أدناه كما يبين الجدول (15).

جدول (15)

الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية لمبدأ صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
61	يعمل مجلس الإدارة على ضمان معاملة عادلة، ومتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم.	3.9457	0.73176	**مرتفعة**	**6**
62	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة.	4.0109	0.79136	**مرتفعة**	**5**
63	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري.	3.6630	0.88052	**مرتفعة**	**12**
64	لا يتم الجمع بين منصب رئيس أو عضو مجلس الإدارة، وبين أي منصب تنفيذي آخر في الشركة.	3.8804	0.91198	**مرتفعة**	**8**
65	يحرص مجلس الإدارة على توفير كافة البيانات، والمعلومات لأعضاء مجلس الإدارة اللازمة لقيامهم بمهامهم.	4.0109	0.77735	**مرتفعة**	**4**
66	يجب موافقة غالبية مجلس الإدارة على الاستعانة بأي مستشار خارجي.	3.6087	0.92530	**متوسطة**	**13**
67	يتم مراجعة النظام الداخلي لمجلس الإدارة بشكل دوري.	3.7935	0.85855	**مرتفعة**	**10**

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
68	يتم الإعلان مسبقا عن موعد الإفصاح عن البيانات المالية.	3.9348	0.86195	**مرتفعة**	**7**
69	يتوفر في أعضاء لجنة التدقيق الخبرات المناسبة في مجال المحاسبة أو المالية.	3.8587	0.88431	**مرتفعة**	**9**
70	يتوفر للجنة التدقيق الصلاحيات المطلقة للوصول إلى أي معلومات، أو بيانات عن الشركة.	4.1522	0.70997	**مرتفعة**	**2**
71	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة معاملات جميع الأطراف الذين لهم علاقات مع الشركة والتوصية بها لمجلس الإدارة قبل تنفيذها.	4.2065	0.77797	**مرتفعة**	**1**
72	يوجد لمجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وأنتخابهم.	4.0652	0.84910	**مرتفعة**	**3**
73	يشرف مجلس الإدارة على عملية الإفصاح.	3.7174	0.82975	**مرتفعة**	**11**
74	يشرف مجلس الإدارة على عمليات الاتصال والإعلام.	3.5978	0.90250	**متوسطة**	**14**
المؤشر الكلي		**3.889**	**0.6226**	**مرتفعة**	

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) وبلغ المؤشر الكلي (3.889) حيث حملت الفقرة (71) أعلى درجة من الأهمية التي تنص "تقوم لجنة التدقيق بمراجعة معاملات جميع الأطراف الذين لهم علاقات مع الشركة، والتوصية بها لمجلس الإدارة قبل تنفيذها" بمتوسط حسابي (4.2065) وبانحراف معياري (0.77797). حيث تتصف هذه الفقرة بقبول العينة، وكانت الردود عليها تتراوح من نادرا إلى دائما. بينما حملت الفقرة (74) أقل درجة متوسطة من الأهمية التي تنص على "يشرف مجلس الإدارة على عمليات الاتصال والإعلام" بمتوسط حسابي (3.5978) وانحراف معياري (0.90250)، حيث تتصف هذه الفقرة بقبول العينة، وكانت الردود عليها تتراوح من أبدا إلى دائما. تشير هذه النتائج إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة ومتوسطة على جميع العبارات.

4-3-2 الإفصاح في المعلومات المحاسبية

تم استخراج الوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ودرجة الأهمية، والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو فقرات الإفصاح في المعلومات المحاسبية كما يبين الجدول (16).

جدول (16)

الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية للإفصاح في المعلومات المحاسبية

الرقم	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
75	تتم عملية الإفصاح في الشركة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.	3.5978	0.93831	**متوسطة**	**10**
76	يتم الإفصاح عن التغيرات المحاسبية المختلفة.	4.0435	0.81082	**مرتفعة**	**3**
77	يتم الإفصاح عن الأخطاء المحاسبية وطرق معالجتها.	4.0543	0.81691	**مرتفعة**	**1**
78	يتم الإفصاح عن الموجودات المالية بسعر التكلفة.	4.0543	0.81691	**مرتفعة**	**2**
79	يتم الإفصاح عن المطلوبات المالية بسعر التكلفة.	3.9783	0.85135	**مرتفعة**	**4**
80	يتم الإفصاح عن الذمم الدائنة.	3.8913	0.83148	**مرتفعة**	**6**
81	يتم الإفصاح عن السندات الجاهزة للبيع.	3.7065	0.89612	**مرتفعة**	**9**
82	يتم الإفصاح عن السندات المعدة للمتاجرة.	3.9239	0.77366	**مرتفعة**	**5**
83	يتم الإفصاح عن الاستثمارات بأنواعها المختلفة.	3.7826	0.93557	**مرتفعة**	**7**
84	يتم الإفصاح عن القروض، والحسابات المدينة.	3.7717	0.90303	**مرتفعة**	**8**
المؤشر الكلي		**3.880**	**0.6980**	**مرتفعة**	

نلاحظ أن اتجاهات العينة إيجابية نحو الفقرات أعلاه، وذلك لأن متوسطاتها الحسابية أكبر من متوسط أداة القياس (3) وبلغ المؤشر الكلي (3.880) حيث حملت الفقرة (77) أعلى درجة من الأهمية التي تنص "يتم الإفصاح عن الأخطاء المحاسبية وطرق معالجتها" بمتوسط حسابي (4.0543) وبانحراف معياري (0.81691). حيث تتصف هذه الفقرة بقبول العينة، وكانت الردود تتراوح من نادرا إلى دائما. بينما حملت الفقرة (75) أقل درجة متوسطة من الأهمية، التي تنص على "تتم عملية الإفصاح في الشركة وفقا للمعاير المحاسبية الدولية" بمتوسط حسابي

(3.5978) وانحراف معياري (0.93831)، حيث تتصف هذه الفقرة بقبول العينة، وكانت الردود تتراوح من أبدا إلى دائما. تشير هذه النتائج إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة ومتوسطة على جميع العبارات.

4-4 اختبار التوزيع الطبيعي:

قبل البدء باختبار الفرضيات يجب إجراء اختبار التوزيع الطبيعي لتحديد أي الطرق الإحصائية التي سوف نستخدمها في اختبار الفرضيات، (البيانات المعلمية والامعلمية).

وذلك للتأكد إذا ما كانت البيانات تقع تحت التوزيع الطبيعي أم لا، حيث تم إجراء اختبار (One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test)، والجدول رقم (17) يشير إلى نتائج الاختبار.

الجدول رقم (17)

اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات

المتغيرات		IND1	IND2	IND3	IND4	IND5	IND6	DEP
N		92	92	92	92	92	92	92
Normal Parameters[a,b]	Mean	3.9587	3.8348	3.965	3.9982	4.0446	3.8890	3.8804
	Std. Deviation	0.54518	0.6266	0.63475	0.58287	0.56498	0.62262	0.69807
Kolmogorov-Smirnov Z		0.851	0.533	0.869	1.267	0.927	0.650	1.254
Asymp. Sig. (2-tailed)		0.463	0.938	0.438	0.058	0.356	0.792	0.086

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

يشير الجدول رقم (17) إلى أن توزيع البيانات كان طبيعياً، حيث بلغت القيمة المعنوية SIG لجميع المتغيرات المستقلة، والمتغير التابع قيم أكبر من 0.05 مما يدل على وجود توزيع طبيعي وهذا يعني أن البيانات تعد بيانات معلمية.

5-4 تحليل البيانات واختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية:

- Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لمبادئ الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

جدول (18)

نتائج اختبار الفرضية الرئيسة

F المحسوبة	F الجدولية	SIG	درجة الحرية	R	R2	نتيجة الفرضية العدمية
53.71	2.15	0.00	85/6	0.89	0.791	رفض

لقد تم استخدام اختبار **الانحدار الخطي البسيط**، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (F المحسوبة=53.71) أكبر من قيمتها الجدولية(2.15)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا **يعني:** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية ($\alpha \leq 0.05$)، لمبادئ الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة **R**= 89% وبلغت قيمة **R2**= (0.791) مما يدل على تفسير مبادئ الحاكمية المؤسسية ما نسبته 79.1% في التغير الحاصل عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الأولى:

- Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

جدول (19)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى

نتيجة الفرضية العدمية	R^2	R	درجة الحرية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.397	0.63	90	0.00	1.9567	7.70

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة=7.70) أكبر من قيمتها الجدولية (1.9567)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة **R**= 63% وبلغت قيمة **R2**= (0.397) مما يدل على تفسير مبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية ما نسبته 39.7% في التغير الحاصل عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الثانية:

- Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم، والتعامل معهم بشكل عادل على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

جدول (20)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

نتيجة الفرضية العدمية	R^2	R	درجة الحرية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.723	0.85	90	0.00	1.9567	15.31

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة =15.31) أكبر من قيمتها الجدولية(1.9567)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم، والتعامل معهم بشكل عادل على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة **R**= 85% وبلغت قيمة **R2**= (0.723) مما يدل على تفسير مبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل ما نسبته 72.3% في التغير الحاصل عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

- Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات، والأخلاقيات المهنية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

جدول (21)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

T المحسوبة	T الجدولية	SIG	درجة الحرية	R	R^2	نتيجة الفرضية العدمية
10.61	1.9567	0.00	90	0.745	0.556	رفض

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة=10.61) أكبر من قيمتها الجدولية (1.9567)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات، والأخلاقيات المهنية على مستوى

الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة **R**= 74.5% وبلغت قيمة **R2**= (0.556) مما يدل على تفسير مبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكات والأخلاقيات المهنية ما نسبته 55.6% في التغير الحاصل عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الرابعة:

- Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

جدول (22)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

T المحسوبة	T الجدولية	SIG	درجة الحرية	R	R^2	نتيجة الفرضية العدمية
9.62	1.9567	0.00	90	0.712	0.507	رفض

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة=9.62) أكبر من قيمتها الجدولية (109567)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة **R**= 71.2% وبلغت قيمة **R2**= (0.507) مما يدل على تفسير مبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح مانسبته 50.7% في التغير الحاصل عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية الخامسة:

- Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح، والشفافية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

جدول (23)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

نتيجة الفرضية العدمية	R^2	R	درجة الحرية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.474	0.688	90	0.00	1.9567	9.00

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة=9.00) أكبر من قيمتها الجدولية (1.9567)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ الإفصاح، والشفافية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة **R**= 68.8% وبلغت قيمة **R2**= (0.474) مما يدل على تفسير مبدأ الإفصاح والشفافية ما نسبته 47.4% في التغير الحاصل عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفرضية الفرعية السادسة:

- Ho: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

جدول (24)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية السادسة

نتيجة الفرضية العدمية	R^2	R	درجة الحرية	SIG	T الجدولية	T المحسوبة
رفض	0.696	0.834	90	0.00	1.9567	14.34

لقد تم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة=14.34) أكبر من قيمتها الجدولية (1.9567)، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية Ho ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعني: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمبدأ صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة **R**= 83.4% وبلغت قيمة **R2**= (0.696) مما يدل على تفسير مبدأ صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته ما نسبته 69.6% في التغير الحاصل عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

5-1 الاستنتاجات

5-2 التوصيات

5-1 الاستنتاجات:

بعد إجراء اختبارات الدراسة، وعرضها توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية:

1. وجود أساس فعال بتطبيق التشريعات يضمن تحقيق مصالح المساهمين في الشركات الخدمية الأردنية.
2. تبين أن الرقابة في الشركات الخدمية الأردنية تعزز مبدأ الحاكمية.
3. تقوم الشركات الخدمية باطلاع المساهمين على إجراءات الإفصاح المالي لديها والعدالة في إعطاء المستثمرين امتلاك الأسهم وبالتالي التعامل معهم بشكل عادل.
4. يوجد معايير واضحة تحدد عضوية مجلس الإدارة في الشركات الخدمية، ولا تقوم إدارتها بشغل مناصب تنفيذية.
5. يتم الإفصاح عن الضمانات غير الإجبارية بشكل طوعي في الشركات الخدمية كما تقوم بالإفصاح عن عناصر المخاطر الجوهرية المتوقعة.
6. تقوم لجنة التدقيق بمراجعة معاملات جميع الأطراف الذين لهم علاقات مع الشركة والتوصية بها لمجلس الإدارة قبل تنفيذها كما يتوفر للجنة التدقيق الصلاحيات المطلقة للوصول إلى أي معلومات، أو بيانات عن الشركة.
7. يتم الإفصاح عن الأخطاء المحاسبية، وطرق معالجتها، وعن الموجودات المالية بسعر التكلفة.
8. يوجد أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية عند مستوى الدلالة (0.05) وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R= 89% وبلغت قيمة R2= (0.791) مما يدل على تفسير مبادئ الحاكمية المؤسسية ما نسبته 79.1% في التغير الحاصل عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.
9. يوجد أثر لمبدأ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R= 63% وبلغت قيمة R^2 =(0.397) مما يدل على تفسير مبادئ ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية ما نسبته 39.7% في التغير الحاصل عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

10. يوجد أثر لمبدأ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم، والتعامل معهم بشكل عادل على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R= 85% وبلغت درجة تفسير مبادئ الحفاظ على حقوق حملة الأسهم 72.3% في التغير الحاصل عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

11.يوجد أثر لمبدأ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات، والأخلاقيات المهنية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R= 74.5% وبلغت درجة تفسير مبادئ التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية 55.6% في التغير الحاصل عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

12.يوجد أثر لمبدأ حفظ حقوق أصحاب المصالح على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R= 71.2% وبلغت درجة تفسير مبادئ حفظ حقوق أصحاب المصالح 50.7% في التغير الحاصل عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

13.يوجد أثر لمبدأ الإفصاح، والشفافية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R= 68.8% وبلغت درجة في مبادئ الإفصاح والشفافية 47.4% في التغير الحاصل عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

14.يوجد أثر لمبدأ صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية المدرجة في بورصة عمان وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R= 83.4% وبلغت درجة تفسير مبادئ صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته 69.6% في التغير الحاصل عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.

5-2 التوصيات:

1. التأكد بشكل دوري من دقة الإجراءات المحاسبية والرقابية وسلامتها ومدى التقيد بها ضمن المعايير الدولية.
2. وجود إطار عام متكامل للحاكمية المؤسسية والإفصاح عنها والعمل على تطويرها أولا بأول، وكلما دعت الحاجة لذلك.
3. تفعيل دور جمعية المحاسبين القانونين في رفع مستوى الحاكمية في كافة الشركات الأردنية.
4. التمسك بتطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية بهدف تنمية الوعي، والدور الاستثماري الذي تحققه في المجتمع عن طريق تقديم الإفصاح الملائم والعادل في التقارير المالية.
5. الإفصاح عن كافة المعلومات بموثوقية، وبالوقت المناسب يساعد على تقييم دقيق للموقف المالي للشركة وانجازاتها ونشاطاتها.
6. التأكد من وصول المعلومات الكافية والمتبادلة بين أعضاء مجلس الإدارة، والمساهمين في الوقت المناسب.
7. نشر معايير السلوك الأخلاقي للشركات الخدمية الأردنية لما يحققه في نجاح نتائج الأعمال.
8. توعية الأطراف المعنية داخل الشركة، وإعلامهم بدورهم في حماية مصالحهم، وحقوقهم، وإعطائهم دورات تدريبية في مجال الحاكمية المؤسسية.
9. الاستناد في اختيار أعضاء مجلس الإدارة في الشركات الخدمية على الكفاءة، وخبرة المديرين بما يضمن الولاء والأداء الجيدين لها.
10. العمل على وجود قنوات اتصال مرنة بين أصحاب المصالح ومجلس إدارة الشركة.

قائـــمة المـــراجـــع

أولاً: المراجع العربية

1. الآغا، تامر بسام جابر، (2013): أهمية القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة في تعظيم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية دراسة ميدانية على البنوك المحلية في فلسطين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.

2. أحلاسة، نصر رمضان، (2013): دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية-غزة، فلسطين.

3. إسماعيل، علي عبد الجابر الحاج علي، (2010): العلاقة بين مستوى التطبيق الفعلي للحاكمية المؤسسية وجودة التقارير المالية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية الأعمال، قسم المحاسبة جامعة الشرق الأوسط.

4. بورسلي، أماني والشمري، تركي وباطويح، محمد، (2011): **حوكمة الشركات**، اتحاد الشركات الاستثمارية، مكتبة أفاق، الكويت.

5. بيداويد، جورج توما، (2012): الإفصاح المحاسبي، أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية أستراليا، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص28.

6. الحازمي، محمود ناصر، (2011): مدى تطبيق الحوكمة على الشركة السعودية للكهرباء، المشاكل- العقبات- الحلول الممكنة، دراسة تطبيقية تحليلية مقارنة، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**، Interational Virtual University (U.K).

7. حبوش، محمد جميل، (2007): مدى التزام الشركات المساهمة العامة الفلسطينية بقواعد حوكمة الشركات، دراسة تحليلية لأداء المراجعين الداخليين، والمراجعين الخارجيين ومديري الشركات المساهمة العامة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.

8. الحسيني، خالد هاني، (2007): مدى الاعتماد على المعلومات المحاسبية في تقدير ضريبة الدخل للشركات الفلسطينية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة والخاصة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين.

9. أبو حمام، ماجد (2009). أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

10. الحوراني، محمد زكي، (2013): مدى التزام مدققي الحسابات القانونيين بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (570) تقيم الشركات وأثره على جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية تحليلية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين.

11. خليل، هاني محمد، (2009): مدى تأثير تطبيق حوكمة الشركات على فجوة التوقعات في مهنة المراجعة في فلسطين دراسة تحليلية لأداء المراجعين الخارجين والمستثمرين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين.

12. رياض، سامح (2012). دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية. **المجلة العربية للمحاسبة**، أكتوبر، ص 8–51.

13. بن الزاوي، عبد الرزاق و نعمون، إيمان، (2012): **إرساء مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كألية للحد من الفساد المالي والإداري**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر– بسكرة، الجزائر، ص9.

14. السعدني، مصطفى حسن بسيوني،(2007)، **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي** (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)، جمعية المحاسبين ومدققي الحسابات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ديسمبر.

15. الشامي، أكرم يحيى علي، (2009): أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية للبنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

16. شبير، أحمد عبد الهادي، (2006): دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة في فلسطين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين.

17. الشريف، إقبال عدنان وأبو عجيلة، عماد محمد، (2008): العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة في بورصة عمان.

18. أبو شعبان، عبد الرافع إسماعيل، (2010): مدى تأثير المعلومات المحاسبية المنشورة على السعر السوقي للسهم، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية–غزة، فلسطين.

19. الشيخ، عبد الرزاق (2012) . دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سعر السهم دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية، غزة.

20. العازمي، جمال (2012). دور حوكمة الشركات في رفع القدرة التنافسية للشركات الكويتية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، المملكة الأردنية الهاشمية.

21. عبد الصمد، عمر (2009). دور المراجعة الداخلية في تطبيق حوكمة المؤسسات: دراسة ميدانية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية علوم التسيير، قسم المالية والمحاسبة، جامعة المدية، الجزائر.

22. العبدلي، محمد عبدالله، (2012): أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على جودة التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

23. العزايزة، ممدوح محمد، (2009): مدى تطبيق المصارف الوطنية الفلسطينية للقواعد والممارسات الفضلى لحوكمة المصارف في فلسطين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين.

24. العلول، عبد المنعم عطا، (2010): دور الإفصاح المحاسبي في دعم نظام الرقابة والمساءلة في الشركات المساهمة العامة قطاع غزة- فلسطين دراسة تحليلية تطبيقية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.

25. عمار، بن عيشي وسامي، عمري، (2011): تطبيق قواعد الحوكمة وأثره على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية دراسة حالة الشركات المساهمة الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.

26. العياشي، زرزار، (2010): **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات**، الملتقى الدولي الثامن حول، الحوكمة المحاسبية للمؤسسة: واقع، رهانات وافاق، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، الجزائر.

27. غادر، محمد ياسين، (2012): محددات الحوكمة ومعاييرها، المؤتمر العلمي الدولي حول عولمة الإدارة في عصر المعرفة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان، لبنان.

28. أل غزوي، حسين، (2010): حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك.

29. أبو قاعود، غازي (2011). أثر أبعاد الحوكمة في عمليات الإصلاح المؤسسي في الإدارة الحكومية: دراسة حالة، وزارة الصناعة والتجارة في الأردن. **مؤتة للبحوث والدراسات، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد26، العدد 7، ص ص255- 304.

30. قدوري، مبارك، (2012): أثر تطبيق قواعد الحوكمة على جودة الإفصاح المحاسبي دراسة ميدانية لواقع البنوك والمؤسسات الاقتصادية في الجزائر عن طريق الاستبيان، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.

31. القشي، ظاهر والخطيب، حازم، (2006): الحاكمية المؤسسية بين المفهوم و إمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، **مجلة إربد للبحوث العلمية**، المجلد 10، العدد 1،ص ص1-34 الأردن.

32. القطاونة، أيمن سليمان، (2011): مدى توافر أبعاد وخصائص الحاكمية المؤسسية، وأثرها في دافعية العمل في البنوك التجارية العاملة في الأردن، **مجلة العلوم الإدارية**، المجلد 38، العدد 1، ص ص76-102.

33. اللايذ، علي عبد الغني والشوبكي، يونس عليان والحمدان، يوسف نيسان، (2013): أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية دراسة ميدانية، **مجلة التقني**، المجلد 26، العدد 4، الأردن، ص ص96-110.

34. مسعود، صديقي وفؤاد، صديقي (2013)، **انعكاس النظام المحاسبي المالي (scf) على سياسات الإفصاح في الجزائر**. بحث مقدم إلى الملتقى الوطني (واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في الؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر) يومي 5-6/5/ 2013، جامعة الوادي، ص3.

35. المشهداني، ابتهال أحمد عبد، (2014): دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات الإنفاق الرأسمالي في الشركات الصناعية المساهمة المدرجة في بورصة عمان دراسة ميدانية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

36. مطر، محمد ونور، عبد الناصر، (2007): مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمية المؤسسية دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 3، العدد1، ص ص46-70.

37. المطيري، فلاح حمود شرار، (2010): الأهمية النسبية للإفصاح المحاسبي في اتخاذ قرارات الإقراض دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

38. موسى، أسامة محمود، (2010): دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الائتمانية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.

39. أبو موسى، أشرف درويش (2008)، حوكمة الشركات وأثرها على كفاءة سوق فلسطين للأوراق المالية، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص2.

40. نسمان، إبراهيم إسحق، (2009): دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، **رسالة ماجستير غير منشورة**، الجامعة الإسلامية– غزة، فلسطين، ص22.

41. يوسف، محمد حسن، (2007): **محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر**، بنك الاستثمار القومي، ص4.

42. حسين، بن الطاهر و محمد، بو طلاعة(2012)، أثر حومة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، **بحث مقدم إلى الملتقى الوطني (حوكمة الشركات كأليه للحد من الفساد المالي والاداري)**، يومي 6 -7 ماي 2012، جامعة محمد خيضر- بسكرة.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Al- Haddad, Waseem (2011).The Effect of Corporate Governance on the Performance of Jordanian IndustrialCompanies: An empirical study on Amman Stock Exchange. **International Journal of Humanities and Social Science,** Vol. 1 (4), pp. 55-69.
2. Al Ramahi, Nidal; Alaboud,Enas; Owais,Walid; AlRefae, Khalil and Shahwan, Yousef (2014).The Results of Applying the Principles of Corporate Governance in Corporations Listed on the First Market in the Amman Stock Exchange**, Research Journal of Finance and Accounting,** Vol.5 (14), pp. 41-53.
3. Amarneh, Asmaa, Al, Hadeel, yaseen, (2013): Corporate Governance and Leverage: Evidence from the Jordanian Stock market, **Research Journal of Finance and accounting,** Vol4, No19, p29.
4. Anand, Anita (2013). The Value of Governance. **Rotman International Journal of Pension Management,** Vol. 6 (2), pp. 38-44.

5. Ettredge, Michael. (2011). The Effects of Company Size, Corporate Governance Quality, and Bad News on Disclosure Compliance. **Review of Accounting Studies,** 23(2):160-166.

6. Htay, Sheila N., Said, Ridzwana M., and Salman, Syed A. (2013). Impact of Corporate Governance on Disclosure Quality: Empirical Evidence from Listed Banks in Malaysia. **International Journal of Economics and Management,** vol. 7(2), pp. 242 - 279.

7. Jensen, M. C. and Mekling, W. H. (1976). Theory of the Firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership Structure. **Journal of Financial Economics,** Vol. 3 (4), pp. 305-360.

8. Khodadadi,Vali; Khazami, Soheila and Aflatooni, Abbas (2010). The Effect of Corporate Governance Structure on the Extent of Voluntary Disclosure in Iran. **Business Intelligence Journal,** vol. 3 (2), pp. 151-164.

9. Kowalewski, Oskar, (2012), **Does Corporate Governance Determine Corporate Performance and Dividends During Financial Crisis,** Kozminski University, p2.

10. Steiner, John F. & Steiner, George A. (2009). **Business, Government, and Society:** A Managerial Perspective, Text and cases. New York: McGraw-Hill/Irwin.

11. Switzer, Lorne N.& Tang, Mingjun (2009).The Impact of Corporate Governance on the Performance of U.S. Small-Cap Firms. **International Journal of Business,** 14(4), pp. 341-355.

12. Syriopoulos, Theodore and Tstatsaronis, Michael(2011). The Corporate Governance Model of the Shipping Firms: Financial Performance Implications. Maritime Policy & Management: **The flagship journal of international shipping and port research,** vol. 38 (6), pp. 585-604.

13. United Nations (2005). **Unlocking the Human Potential for Public Sector Performance**.World Public Sector. New York: United Nations, Department of Economic and Social Affairs.

14. Wheeler, Dull Gelinas, (2012), **Accounting Information Systems Foundations in Enterprise Risk Management,** 9 th edition, p20.

15. Alam, Abdullah and Sahah, Syed Zulfiqar Ali (2013), Corporate Governance and its Impact on Firm Risk**, International Journal of Management,** Economics and Social Sciences, 2013, Vol. 2(2), pp. 76 –98.

قائمة الملاحق

الملحق(1): الاستبانة

الملحق(2): قائمة المحكمين

المحلق(3): أسماء الشركات الخدمية

الملحق(4): نتائج التحليل كما استخرجت من الحاسوب

ملحق (1)

الاستبانة

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الطالب بإجراء دراسة علمية بعنوان " الحاكمية المؤسسية وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية للشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان" وذلك لنيل درجة الماجستير في المحاسبة من جامعة الزرقاء.

وقد وقع الاختيار عليكم كأفراد في عينة الدراسة، ونغدو ممتنين لحضراتكم لو تكرمتم بالإجابة على أسئلة هذه الاستبانة بموضوعية حسب درجة أهميتها،مؤكدين لكم أن جميع البيانات والمعلومات التي سيتم الحصول عليها ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لغايات البحث العلمي.

شاكرا لكم وقتكم وجهدكم

الطالب: محمد مشرف حماد السويداوي

إشراف الدكتور: نضال الرمحي

أولا: الخصائص العامة

1- الجنس:

أ- ذكر ب- أنثى

2- العمر:

أ- أقل 25 سنة ب- 25-أقل من30 سنة

ج- 30-أقل من40 سنة د- 40-أقل من50 سنة

هـ- 50 سنة فأكثر

3- الخبرة في العمل:

أ- أقل من 3 سنوات ب- 3-أقل من6 سنوات

ج- 6-أقل من9 سنوات د- 9-أقل من12 سنة

د- 12 سنة فأكثر

4- المؤهل العلمي:

أ- دبلوم فما دون ب- بكالوريوس

ج- ماجستير د- دكتوراه

د- شهادة مهنية

الجزء الثاني: يتعلق هذا الجزء من الاستبانة بمبادئ الحاكمية المؤسسية والإفصاح في المعلومات المحاسبية، لذا يرجى وضع إشارة (×) داخل مربع الإجابة التي ترى أنها أقرب إلى رأيك:

أولاً: الحاكمية المؤسسية

الرقم	العبارة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
ضمان وجود أساس فعال للحاكمية المؤسسية:						
1	تقوم الإدارة بالعمل على تحقيق رؤية الشركة ورسالتها.					
2	يوجد تقسيم للمسؤوليات بين الوظائف التنفيذية والإشرافية.					
3	القوائم المالية تعد وفقا للمعايير الدولية.					
4	القوائم المالية تعد وفقا للتشريعات المحلية.					
5	يعزز نظام الرقابة في الشركة مبادئ الحاكمية.					
6	تقوم لجان التدقيق بعملها دون تدخل الإدارة.					
7	يوجد فصل بين الملكية والإدارة.					
8	توجد تشريعات واضحة.					
9	التشريعات تضمن تحقيق مصالح المساهمين.					
10	تلتزم الشركة بتضمين التقارير المالية مؤشرات الشفافية والكفاءة.					
11	تلتزم الشركة بالهيكل الوظيفي والوصف الوظيفي لتحديد المسؤوليات.					
12	تقوم الشركة بالإفصاح عن المعلومات بشكل دوري.					
13	تقوم المؤسسات الرقابية بدورها في مراقبة أعمال الشركة ومتابعتها.					
14	تقوم الشركة بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بمبادئ تطبيق الحاكمية المؤسسية.					
15	تعمل إدارة الشركة على تحسين سمعتها لدى الجمهور.					
حماية حقوق حملة الأسهم والتعامل معهم بشكل عادل						
16	تتميز عملية تداول أسهم الشركة في سوق عمان المالي بالسهولة.					
17	للمساهمين حق تعيين المديرين والمدققين وعزلهم.					
18	يملك المساهمون حق الاشتراك في اقتراح وضع بنود					

الرقم	العبارة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
	جدول الأعمال.					
19	لكل مساهم حق الترشح لعضوية مجالس الشركة.					
20	يملك المساهمون حق إلغاء قرارات مجلس الإدارة.					
21	يحق للمساهمين مساءلة مجلس الإدارة.					
22	يتم تزويد المساهمين بقرارات مجلس الإدارة.					
23	يتم اطلاع المساهمين على إجراءات الإفصاح المالي.					
24	للمساهمين حق الحصول على المعلومات بشكل دوري.					
25	تقوم الشركة بالتواصل مع المساهمين والتأكيد على حضور اجتماعات الهيئة العامة.					
26	تتميز عملية تحويل ملكية الأسهم ونقلها بالسهولة.					
27	يتم معاملة جميع المساهمين من فئة حملة الأسهم نفسها بالتساوي.					
28	يتم حماية حقوق صغار المساهمين من الممارسات الاستغلالية.					
29	يوجد وسائل تسهل اشتراك جميع المساهمين بالتصويت.					
30	يحق للمستثمرين الحصول على المعلومات عن الشركة قبل شراء الأسهم.					
31	تتوفر سياسات تعويض فعالة لحماية حقوق المساهمين.					
32	يتم حماية خصوصية المساهمين في تعاملاتهم المالية الخاصة عند الإفصاح.					
33	تتيح الشركة عملية توكيل المساهمين لأشخاص آخرين لحضور الاجتماعات.					
34	للمساهمين الأولوية في امتلاك الأسهم المعلنة للاكتتاب.					
35	للمساهمين حقوق التصويت المتساوية للفئة من حملة الأسهم.					
التزام أعضاء مجلس الإدارة بالسلوكيات والأخلاقيات المهنية						
36	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وفقا لخبراتهم.					
37	يوجد معايير واضحة تحدد عضوية مجلس الإدارة.					
38	لا يقوم أعضاء مجلس الإدارة بشغل مناصب تنفيذية في الشركة.					
39	يلتزم مجلس الإدارة بسياسة الإفصاح والشفافية.					

الرقم	العبارة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
40	يوجد في الشركة سياسة تفويض واضحة تلتزم بها المستويات الإدارية.					
41	يتم تقييم ومراجعة أداء الإدارة التنفيذية في الشركة من حيث تطبيقها للاستراتيجيات والخطط والإجراءات.					
42	عدد اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة مناسب لحاجات الشركة وظروفها.					
43	يتم تحديد مهام اللجان التي يشكلها مجلس الإدارة وفترة تشكيلها.					
44	يتوفر في أعضاء لجنة التدقيق المؤهلات العلمية المناسبة (مؤهل علمي في المحاسبة أو المالية، شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية).					
حفظ حقوق أصحاب المصالح						
45	تعطى فرص عادلة للمستثمرين في امتلاك الأسهم.					
46	توجد تسهيلات لأصحاب المصالح وفقا لأحكام القانون.					
47	يتم إشراك جميع العاملين في آليات تحسين الأداء.					
48	يوجد سياسات تعويض لأصحاب المصالح في حالة وجود ضرر.					
49	يوجد قنوات اتصال مرنة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة.					
50	يوجد في الشركة سياسات إدارة المخاطر في حال حصولها.					
الإفصاح والشفافية						
51	توفر الشركة معلومات الإفصاح المالي للمساهمين والمستثمرين.					
52	يتضمن التقرير السنوي للشركة الإفصاح عن عدد الاجتماعات حسب نوعها.					
53	يتم الإفصاح عن جميع قرارات مجلس الإدارة.					
54	تضع الشركة إجراءات عمل خطية وفقا لسياسة الإفصاح المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.					
55	تعمل الشركة على استخدام موقعها الإلكتروني لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات.					

الرقم	العبارة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
56	تقوم الشركة بالإفصاح عن سياستها اتجاه المجتمع المحلي والبيئة.					
57	تقوم الشركة بالإفصاح عن عناصر المخاطرة الجوهرية المتوقعة.					
58	يتم الإفصاح عن الضمانات غير الإجبارية بشكل طوعي.					
59	يتم الإفصاح عن حجم أسهم أعضاء مجلس الإدارة.					
60	يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة.					
صلاحيات مجلس الإدارة ومسؤولياته						
61	يعمل مجلس الإدارة على ضمان معاملة عادلة، ومتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم.					
62	يلتزم مجلس الإدارة بالقوانين والأنظمة.					
63	يتم انتخاب أعضاء مجلس الإدارة من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري.					
64	لا يتم الجمع بين منصب رئيس أو عضو مجلس الإدارة وبين أي منصب تنفيذي آخر في الشركة.					
65	يحرص مجلس الإدارة على توفير كافة البيانات والمعلومات لأعضاء مجلس الإدارة اللازمة لقيامهم بمهامهم.					
66	يجب موافقة غالبية مجلس الإدارة على الاستعانة بأي مستشار خارجي.					
67	يتم مراجعة النظام الداخلي لمجلس الإدارة بشكل دوري.					
68	يتم الإعلان مسبقا عن موعد الإفصاح عن البيانات المالية.					
69	يتوفر في أعضاء لجنة التدقيق الخبرات المناسبة في مجال المحاسبة أو المالية.					
70	يتوفر للجنة التدقيق الصلاحيات المطلقة للوصول إلى أي معلومات أو بيانات عن الشركة.					

الرقم	العبارة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
71	تقوم لجنة التدقيق بمراجعة معاملات جميع الأطراف الذين لهم علاقات مع الشركة والتوصية بها لمجلس الإدارة قبل تنفيذها.					
72	يوجد لمجلس الإدارة نظام رسمي يتصف بالشفافية لعمليات ترشيح أعضاء مجلس الإدارة وانتخابهم.					
73	يشرف مجلس الإدارة على عملية الإفصاح.					
74	يشرف مجلس الإدارة على عمليات الاتصال والإعلام.					

ثانياً: الإفصاح في المعلومات المحاسبية

الرقم	العبارة	دائما	غالبا	أحيانا	نادرا	أبدا
75	تم عملية الإفصاح في الشركة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.					
76	يتم الإفصاح عن التغيرات المحاسبية المختلفة.					
77	يتم الإفصاح عن الأخطاء المحاسبية وطرق معالجتها.					
78	يتم الإفصاح عن الموجودات المالية بسعر التكلفة.					
79	يتم الإفصاح عن المطلوبات المالية بسعر التكلفة.					
80	يتم الإفصاح عن الذمم الدائنة.					
81	يتم الإفصاح عن السندات الجاهزة للبيع.					
82	يتم الإفصاح عن السندات المعدة للمتاجرة.					
83	يتم الإفصاح عن الاستثمارات بأنواعها المختلفة.					
84	يتم الإفصاح عن القروض والحسابات المدينة.					

الملحق (2)

قائمة المحكمين

الاسم	الرتبة	الجامعة
أ.د إسماعيل يحيى التكريتي	أستاذ	جامعة عمان الأهلية
أ.د عماد الشيخ	أستاذ	جامعة العلوم التطبيقية
أ.د جبرائيل كحالة	أستاذ	جامعة العلوم التطبيقية
أ.د يوسف سعادة	أستاذ	جامعة العلوم التطبيقية
د. بلال عمر	مساعد	جامعة البتراء الخاصة
د.محمد جبارة	مساعد	جامعة البتراء الخاصة
د. جعفر الصوالحة	مساعد	جامعة البتراء الخاصة
د.محمود نصار	مشارك	جامعة العلوم التطبيقية

المحلق (3)

أسماء الشركات الخدمية

اسم الشركة	الاسم المختصر للشركة	الرمز الحرفي	الرمز الرقمي	السوق
المجموعة الاستشارية الاستثمارية	المجموعة الاستشارية	CICO	131207	2
البلاد للخدمات الطبية	البلاد الطبية	ABMS	131002	1
مستشفى ابن الهيثم	مستشفى ابن الهيثم	IBNH	131279	1
الدولية للاستثمارات الطبية	الدولية الطبية	ICMI	141021	2
الخدمات التعليميه				
اسم الشركة	الاسم المختصر للشركة	الرمز الحرفي	الرمز الرقمي	السوق
مدارس الاتحاد	مدارس الاتحاد	ITSC	131093	1
الإسراء للتعليم والاستثمار	الإسراء للتعليم	AIFE	131220	1
البتراء للتعليم	البتراء للتعليم	PEDC	131221	1
فيلادلفيا الدولية للاستثمارات التعليمية	جامعة فيلادلفيا	PIEC	131222	1
الزرقاء للتعليم والاستثمار	الزرقاء للتعليم	ZEIC	131051	1
العربية الدولية للتعليم والاستثمار	الدولية للتعليم	AIEI	131052	1
الفنادق و السياحة				
اسم الشركة	الاسم المختصر للشركة	الرمز الحرفي	الرمز الرقمي	السوق
الشرق للمشاريع الاستثمارية	الشرق للمشاريع	AIPC	131078	2
الدولية للفنادق والأسواق التجارية	الدولية للفنادق والأسواق	MALL	131098	1
الأردن لتطوير المشاريع السياحية	تطوير المشاريع	JPTD	131211	2
وادي الشتا للاستثمارات السياحية	وادي الشتا	WIVA	131235	2
الفنادق والسياحة الأردنية	الفنادق والسياحة	JOHT	131003	1
الركائز للاستثمار	الركائز	RICS	131261	2
العربية الدولية للفنادق	العربية الدولية للفنادق	AIHO	131005	1
النموذجية للمطاعم	النموذجية للمطاعم	FOOD	131272	3
التجمعات للمشاريع السياحية	التجمعات للمشاريع السياحية	TAJM	131019	2
سُرى للتنمية والاستثمار	سُرى	SURA	131283	2
البحر المتوسط للاستثمارات السياحية	البحر المتوسط	MDTR	131035	2
زارة للاستثمار القابضة	زارة للاستثمار	ZARA	131067	2
النقل				
اسم الشركة	الاسم المختصر للشركة	الرمز الحرفي	الرمز الرقمي	السوق
النقليات السياحة الأردنية /جت	النقليات السياحة/جت	JETT	131080	1
الاردنية للاستثمار والنقل السياحي / ألفا	النقل السياحي/الفا	ALFA	131083	2
المقايضة للنقل والاستثمار	المقايضة للنقل	NAQL	131208	2
عالية –الخطوط الجوية الملكية الأردنية	الملكية الأردنية	RJAL	131213	2
الفاتحون العرب للاستثمار	الفاتحون العرب	FATI	141218	2
مسافات للنقل المتخصص	مسافات للنقل	MSFT	131243	2
المتكاملة للنقل المتعدد	المتكاملة للنقل	ABUS	131256	3
مجموعة رم للنقل والاستثمار السياحي	رم للنقل والاستثمار	RUMM	131262	2

اسم الشركة	الاسم المختصر للشركة	الرمز الحرفي	الرمز الرقمي	السوق
الخطوط البحرية الوطنية الأردنية	الخطوط البحرية	SHIP	131012	1
المجموعة المتحدة للنقل البري	المجموعة المتحدة	UGLT	131288	3
العبور للشحن والنقل	العبور	TRUK	131290	2
السلام الدولية للنقل والتجارة	السلام للنقل	SITT	131034	2
الثقة للنقل الدولي	الثقة للنقل	TRTR	131055	2
التكنولوجيا و الاتصالات				
اسم الشركة	الاسم المختصر للشركة	الرمز الحرفي	الرمز الرقمي	السوق
الاتصالات الأردنية	الاتصالات الأردنية	JTEL	131206	1
الفارس الوطنية للاستثمار والتصدير	الفارس الوطنية	CEBC	131232	2
الإعلام				
اسم الشركة	الاسم المختصر للشركة	الرمز الحرفي	الرمز الرقمي	السوق
المؤسسة الصحفية الأردنية /الرأي	الرأي	PRES	131013	2
الأردنية للصحافة والنشر /الدستور	الدستور	JOPP	131030	2
الطاقة و المنافع				
اسم الشركة	الاسم المختصر للشركة	الرمز الحرفي	الرمز الرقمي	السوق
البترول الوطنية	البترول الوطنية	NAPT	141103	2
الكهرباء الأردنية	الكهرباء الأردنية	JOEP	131004	2
كهرباء محافظة إربد	كهرباء إربد	IREL	131010	1
مصفاة البترول الأردنية /جوبترول	مصفاة الأردن /جوبترول	JOPT	142041	1
الخدمات التجارية				
اسم الشركة	الاسم المختصر للشركة	الرمز الحرفي	الرمز الرقمي	السوق
إنجاز للتنمية والمشاريع المتعددة	إنجاز	LIPO	141058	2
المتخصصة للتجارة والاستثمارات	المتخصصة للتجارة	SPTI	131081	2
الأردنية للاستثمارات المتخصصة	الاستثمارات المتخصصة	SIJC	131086	2
بندار للتجارة والاستثمار	بندار	BIND	131219	2
درويش الخليلي وأولاده	الخليلي و أولاده	DKHS	131223	3
مجموعة أوفتك القابضة	أوفتك القابضة	OFTC	131228	2
الجنوب للإلكترونيات	الجنوب للإلكترونيات	SECO	131230	3
نوبار للتجارة والاستثمار	نوبار للتجارة	NOTI	131238	2
الجميل للاستثمارات العامة	الجميل	JMIL	131254	3
المتكاملة للتأجير التمويلي	المتكاملة للتأجير التمويلي	LEAS	131264	3
الأسواق الحرة الأردنية	الأسواق الحرة	JDFS	131022	1
المركز الأردني للتجارة الدولية	المركز الأردني	JITC	131023	2
آفاق للطاقة	آفاق للطاقة	MANE	131286	1
التسهيلات التجارية الأردنية	التسهيلات التجارية	JOTF	131062	2
الأهلية للمشاريع	الأهلية للمشاريع	ABLA	131064	3

الملحق رقم (4)

نتائج التحليل كما استخرجت من الحاسوب

Frequencies

Statistics

		الجنس	العمر	الخبرة	المؤهل
N	Valid	92	92	92	92
	Missing	0	0	0	0

Frequency Table

الجنس

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	80	87.0	87.0	87.0
	2.00	12	13.0	13.0	100.0
	Total	92	100.0	100.0	

العمر

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	1	1.1	1.1	1.1
	2.00	53	57.6	57.6	58.7
	3.00	19	20.7	20.7	79.3
	4.00	13	14.1	14.1	93.5
	5.00	6	6.5	6.5	100.0
	Total	92	100.0	100.0	

الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	2.00	37	40.2	40.2	40.2
	3.00	21	22.8	22.8	63.0
	4.00	34	37.0	37.0	100.0
	Total	92	100.0	100.0	

المؤهل

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1.00	1	1.1	1.1	1.1
	2.00	65	70.7	70.7	71.7
	3.00	17	18.5	18.5	90.2
	4.00	9	9.8	9.8	100.0
	Total	92	100.0	100.0	

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q1	92	2.00	5.00	3.8587	.67256
Q2	92	2.00	5.00	3.9674	.70245
Q3	92	2.00	5.00	3.9348	.72331
Q4	92	2.00	5.00	3.9674	.77674
Q5	92	3.00	5.00	4.1304	.59701
Q6	92	3.00	5.00	3.9783	.69501
Q7	92	2.00	5.00	3.9239	.84168
Q8	92	2.00	5.00	3.7283	.86575
Q9	92	3.00	5.00	4.2935	.68801
Q10	92	2.00	5.00	4.1087	.73315
Q11	92	3.00	5.00	4.0652	.69225
Q12	92	2.00	5.00	3.8261	.92116
Q13	92	2.00	5.00	3.9239	.68314
Q14	92	1.00	5.00	4.0435	.79715
Q15	92	1.00	5.00	3.6304	.84798
Valid N (listwise)	92				

Reliability

******** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ********

–

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 92.0 N of Items = 15

Alpha = .9348

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q16	92	1.00	5.00	3.8478	.88869
Q17	92	2.00	5.00	3.9674	.76246
Q18	92	1.00	5.00	3.5543	.89399
Q19	92	2.00	5.00	3.7391	.82368
Q20	92	2.00	5.00	3.8913	.84459
Q21	92	2.00	5.00	3.8152	.86354
Q22	92	2.00	5.00	4.1196	.78225
Q23	92	2.00	5.00	4.1522	.79745
Q24	92	1.00	5.00	4.0109	.88323
Q25	92	2.00	5.00	3.6522	.81786
Q26	92	1.00	5.00	3.5326	.88269
Q27	92	1.00	5.00	3.5000	.94346
Q28	92	1.00	5.00	3.9783	.82513
Q29	92	2.00	5.00	3.9891	.85799
Q30	92	1.00	5.00	3.9457	.85632
Q31	92	2.00	5.00	3.9239	.86740
Q32	92	1.00	5.00	3.8478	.85079
Q33	92	1.00	5.00	3.6413	.88431
Q34	92	1.00	5.00	3.8587	.79257
Q35	92	1.00	5.00	3.7283	.92704
Valid N (listwise)	92				

Reliability

******** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ********

_

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 92.0 N of Items = 20

Alpha = .9550

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q36	92	1.00	5.00	3.6848	.92498
Q37	92	2.00	5.00	4.4239	.66686
Q38	92	2.00	5.00	4.1304	.75908
Q39	92	2.00	5.00	3.9891	.79136
Q40	92	2.00	5.00	4.1196	.79618
Q41	92	2.00	5.00	3.7283	.81339
Q42	92	2.00	5.00	3.8261	.76473
Q43	92	2.00	5.00	3.8587	.80631
Q44	92	2.00	5.00	3.9239	.82853
Valid N (listwise)	92				

Reliability

******** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ********

_

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 92.0 N of Items = 9

Alpha = .9278

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q45	92	2.00	5.00	4.1739	.75022
Q46	92	2.00	5.00	3.9783	.78416
Q47	92	2.00	5.00	3.9783	.78416
Q48	92	1.00	5.00	4.0326	.85743
Q49	92	2.00	5.00	3.8587	.67256
Q50	92	2.00	5.00	3.9674	.70245
Valid N (listwise)	92				

Reliability

******** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ********

_

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 92.0 N of Items = 6

Alpha = .8592

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q51	92	2.00	5.00	3.9348	.72331
Q52	92	2.00	5.00	3.9674	.77674
Q53	92	3.00	5.00	4.1304	.59701
Q54	92	3.00	5.00	3.9783	.69501
Q55	92	2.00	5.00	3.9674	.85743
Q56	92	2.00	5.00	3.7935	.89612
Q57	92	2.00	5.00	4.2500	.70516
Q58	92	3.00	5.00	4.2717	.72783
Q59	92	3.00	5.00	4.1196	.69286
Q60	92	2.00	5.00	4.0326	.81808
Valid N (listwise)	92				

Reliability

******** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ********

_

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 92.0 N of Items = 10

Alpha = .9134

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q61	92	2.00	5.00	3.9457	.73176
Q62	92	1.00	5.00	4.0109	.79136
Q63	92	1.00	5.00	3.6630	.88052
Q64	92	1.00	5.00	3.8804	.91198
Q65	92	2.00	5.00	4.0109	.77735
Q66	92	1.00	5.00	3.6087	.92530
Q67	92	2.00	5.00	3.7935	.85855
Q68	92	2.00	5.00	3.9348	.86195
Q69	92	2.00	5.00	3.8587	.88431
Q70	92	2.00	5.00	4.1522	.70997
Q71	92	2.00	5.00	4.2065	.77797
Q72	92	1.00	5.00	4.0652	.84910
Q73	92	2.00	5.00	3.7174	.82975
Q74	92	1.00	5.00	3.5978	.90250
Valid N (listwise)	92				

Reliability

******** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ********

_

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 92.0 N of Items = 14

Alpha = .9377

Descriptives

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
Q75	92	1.00	5.00	3.5978	.93831
Q76	92	1.00	5.00	4.0435	.81082
Q77	92	2.00	5.00	4.0543	.81691
Q78	92	1.00	5.00	4.0543	.81691
Q79	92	2.00	5.00	3.9783	.85135
Q80	92	1.00	5.00	3.8913	.83148
Q81	92	1.00	5.00	3.7065	.89612
Q82	92	1.00	5.00	3.9239	.77366
Q83	92	1.00	5.00	3.7826	.93557
Q84	92	1.00	5.00	3.7717	.90303
Valid N (listwise)	92				

Reliability

******** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ********

_

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 92.0 N of Items = 10

Alpha = .9428

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IND6, IND1, IND4, IND3, IND2, IND5[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DEP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.890[a]	.791	.777	.32996

a. Predictors: (Constant), IND6, IND1, IND4, IND3, IND2, IND5

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	35.090	6	5.848	53.716	.000[a]
	Residual	9.254	85	.109		
	Total	44.345	91			

a. Predictors: (Constant), IND6, IND1, IND4, IND3, IND2, IND5

b. Dependent Variable: DEP

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.026	.271		-.097	.923
	IND1	-.943	.248	-.736	-3.798	.000
	IND2	.978	.205	.878	4.766	.000
	IND3	-.231	.136	-.210	-1.693	.094
	IND4	.222	.116	.186	1.918	.058
	IND5	.996	.251	.806	3.968	.000
	IND6	-.029	.169	-.026	-.173	.863

a. Dependent Variable: DEP

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IND1[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DEP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.630[a]	.397	.390	.54501

a. Predictors: (Constant), IND1

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	17.612	1	17.612	59.293	.000[a]
	Residual	26.733	90	.297		
	Total	44.345	91			

a. Predictors: (Constant), IND1

b. Dependent Variable: DEP

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.686	.419		1.638	.105
	IND1	.807	.105	.630	7.700	.000

a. Dependent Variable: DEP

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IND2[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DEP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.850[a]	.723	.720	.36966

a. Predictors: (Constant), IND2

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	32.047	1	32.047	234.522	.000[a]
	Residual	12.298	90	.137		
	Total	44.345	91			

a. Predictors: (Constant), IND2

b. Dependent Variable: DEP

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.249	.240		1.035	.304
	IND2	.947	.062	.850	15.314	.000

a. Dependent Variable: DEP

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IND3[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DEP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.745[a]	.556	.551	.46787

a. Predictors: (Constant), IND3

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	24.644	1	24.644	112.578	.000[a]
	Residual	19.701	90	.219		
	Total	44.345	91			

a. Predictors: (Constant), IND3

b. Dependent Variable: DEP

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.630	.310		2.030	.045
	IND3	.820	.077	.745	10.610	.000

a. Dependent Variable: DEP

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IND4[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DEP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.712[a]	.507	.501	.49288

a. Predictors: (Constant), IND4

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	22.481	1	22.481	92.540	.000[a]
	Residual	21.864	90	.243		
	Total	44.345	91			

a. Predictors: (Constant), IND4

b. Dependent Variable: DEP

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
		B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1	(Constant)	.471	.358		1.315	.192
	IND4	.853	.089	.712	9.620	.000

a. Dependent Variable: DEP

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IND5[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DEP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.688[a]	.474	.468	.50907

a. Predictors: (Constant), IND5

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	21.021	1	21.021	81.112	.000[a]
	Residual	23.324	90	.259		
	Total	44.345	91			

a. Predictors: (Constant), IND5

b. Dependent Variable: DEP

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.440	.386		1.140	.257
	IND5	.851	.094	.688	9.006	.000

a. Dependent Variable: DEP

Regression

Variables Entered/Removed[b]

Model	Variables Entered	Variables Removed	Method
1	IND6[a]	.	Enter

a. All requested variables entered.

b. Dependent Variable: DEP

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.834[a]	.696	.692	.38715

a. Predictors: (Constant), IND6

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	30.855	1	30.855	205.855	.000[a]
	Residual	13.490	90	.150		
	Total	44.345	91			

a. Predictors: (Constant), IND6

b. Dependent Variable: DEP

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.243	.257		.949	.345
	IND6	.935	.065	.834	14.348	.000

a. Dependent Variable: DEP

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
IND1	92	3.9587	.54518	.05684
IND2	92	3.8348	.62660	.06533
IND3	92	3.9650	.63475	.06618
IND4	92	3.9982	.58287	.06077
IND5	92	4.0446	.56498	.05890
IND6	92	3.8890	.62264	.06491
DEP	92	3.8804	.69807	.07278

Graph

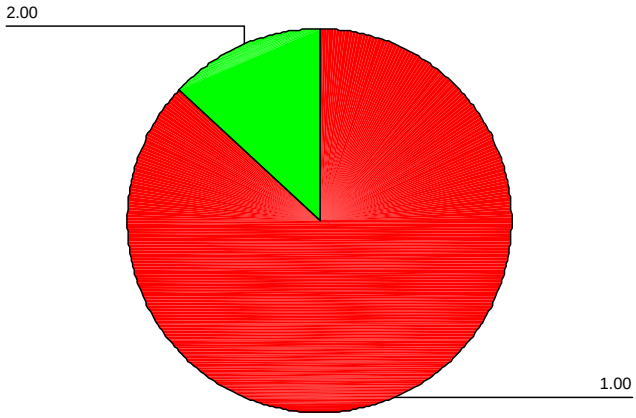

Graph

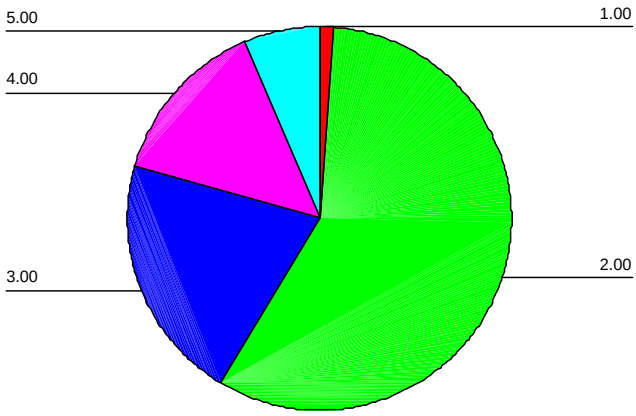

Graph

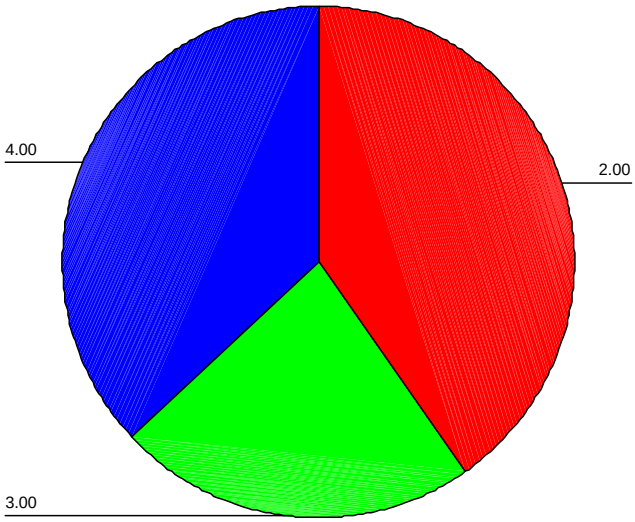

Graph

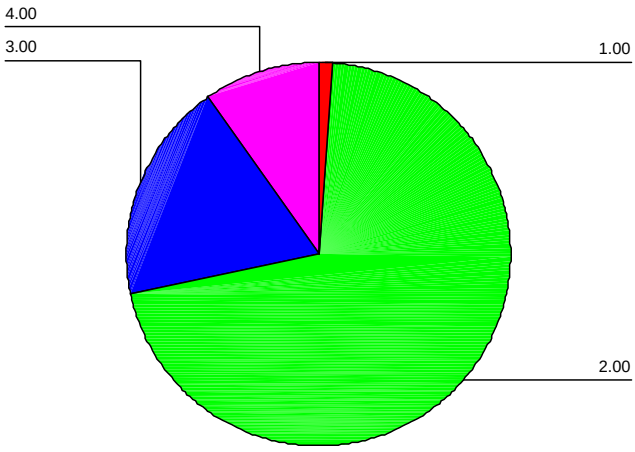

Reliability

******** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ********

–

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 92.0 N of Items = 74

Alpha = .9834

Reliability

******** Method 1 (space saver) will be used for this analysis ********

_

R E L I A B I L I T Y A N A L Y S I S - S C A L E (A L P H A)

Reliability Coefficients

N of Cases = 92.0 N of Items = 84

Alpha = .9857

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		IND1	IND2	IND3	IND4	IND5	IND6	DEP
N		92	92	92	92	92	92	92
Normal Parameters[a,b]	Mean	3.9587	3.8348	3.9650	3.9982	4.0446	3.8890	3.8804
	Std. Deviation	.54518	.62660	.63475	.58287	.56498	.62264	.69807
Most Extreme Differences	Absolute	.089	.056	.091	.143	.097	.068	.131
	Positive	.089	.047	.064	.118	.097	.067	.073
	Negative	-.074	-.056	-.091	-.143	-.083	-.068	-.131
Kolmogorov-Smirnov Z		.851	.533	.869	1.267	.927	.650	1.254
Asymp. Sig. (2-tailed)		.463	.938	.438	.058	.356	.792	.086

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

Corporate Governance and its impact on the level of Disclosure in Accounting Information: a field study on the Service Companies listed in Amman Stock Exchange

by

Mohammed Mushref Hammad Al-suedawi

Supervisor

Dr. Nedal Al Ramahi

This study aimed to clarify Corporate Governance and its impact on the level of disclosure of informationin the accounting, was chosen as the Amman Stock exchange to conduct this study.

Was chosen the shareholding companies public services in this market, to learn about intellectual sides, and the regulatory dimensional for Governance institutional and principles, it also aimed to identify the concept disclosure of accounting information

In Jordanian service companies .and measure its impact on

The level of disclosure of accounting information In Jordanian service companies, by selecting a sample include all employees in the company as a manager, manager of internal audit, and distributed (114) a questionnaire retrieve them(92) ,have been using multiple regression and simple regression analysis to test the hypotheses of the study.

The study found the most important findings is the presence of the impact of the principles of Governance institutional and its impact on the level of disclosure in the , the concept of accounting informationJordanian service companies ,also service companies to disclose the accounting errors and methods of processed.

Existence the basis of an effective toimplementation of the legislations ensures that the interests of shareholders, the study has provided some of the most important recommendations of the need for framework of an integrated governance institutional and methods disclosed whenever the need arise, and dissemination of standards of ethical behaviors for service companies ,make of training courses in the field of institutional governance for choose of members board of directors on the principle of competence and experience.

Corporate Governance and its impact on the level of Disclosure in Accounting Information: a field study on the Service Companies listed in Amman Stock Exchange

By

Mohammed Mushref Hammad Al-suedawi

Supervisor

Dr. Nedal Al Ramahi

This thesis was Submitted in Partial Fulfillment of the Requirments of the Master's Degree in Accounting

The Deanship of Graduate Studies

Zarqa University

Zarqa- Jordan

December,2014-2015